

بتأجيل السؤال الشفهي حول استثناء المساكن التابعة لوكالة التجهيز والسكنى العسكري من تملك المساكن لقاطنيها إلى جلسة لاحقة.

وفي الأخير، بخصوص الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 21 أكتوبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 57 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 5 أسئلة؛

- عدد الأسئلة المسحوبة: 5 أسئلة كذلك؛

- عدد الأسئلة الشفهية المحولة إلى أسئلة كتائية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال.. السيد الرئيس، تفضلوا في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس. في إطار نقطة نظام.

استمعنا للسيد أمين المجلس المحترم بما يفيد بأن الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وجه رسالة لمكتب المجلس يطلب فيها تأجيل أو إلغاء السؤال الذي طرحه فريقنا المتعلق باستثناء المساكن التابعة لوكالة التجهيز والسكنى العسكري من تملك المساكن لقاطنيها. هذا حق ثابت للوزير، ولكن أظن بأنه هناك مشكل خصنا نعالجه في الحقيقة، لا يعقل، لا يعقل أن الفرق البرلمانية والفريق البرلماني المعني بالسؤال أن يخبر حتى لآخر دقيقة، كان يفترض أن توافقنا أو أن نخبرونا بتأجيل أو حتى بإلغاء السؤال. ما كنت لأطرح هاذ النقطة نظام، لأننا ابدينا كنشعرو بأنه حقيقة كين مشكل حقيقي في العلاقة ما بين الحكومة وما بين البرلمان، احنا سجلنا غيابات مستمرة لعدد من القطاعات الحكومية بدون وجه حق، احنا كنعرفو بأن السادة الوزراء عندهم الحق يتغيبوا، الله يكون في عونهم، ولكن احنا عارفين بأنه كين ثلاثة حالات فقط على سبيل الحصر هي اللي كنعسمح للوزير المعني بأن يتغيب عن جلسة المساءة الأسبوعية، إما أن يكون يعني في مهمة مع صاحب الجلالة أو أن يكون خارج الوطن أو أن يكون لا قدر الله مريضا.

احنا عندنا إحصائيات، راه تبعنا، حتى احنا كتراقبو، عندنا إحصائيات الغيابات بالعشرات، الغيابات بالعشرات، ها هو الجدول اللي كيوضح، وفي كل الجلسات، لا، ما كنتلقاوش احنا كبرلمانين تفسيريا مقبولا عن الأسباب اللي كتجعل الوزير يتغيب بشكل مستمر.

اليوم، كزيدو لها هاذ القضية ديال الحكومة تحذف يعني في آخر

محضر الجلسة رقم 974

التاريخ: الثلاثاء 26 من ذي الحجة 1435 هـ (21 أكتوبر 2014 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وأربعة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثمانية والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أستسمحكم لأعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد أمين المجلس مشكوراً.

المستشار السيد حميد كوكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، لدينا استدراك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2014، حيث عوض السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الأزمة الاجتماعية التي تطرحها.

نعوذا آسي حكيم، نعوذا آسي حكيم؟

قلت: في البداية، لدينا استدراك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2014، حيث عوض السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الأزمة الاجتماعية التي تطرحها أراضي الأقباس الأهلة بالسكان، وسيبرمج مباشرة بعد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الاقتصاد والمالية

نشرع الآن في معالجة.. نقطة نظام، السيد الرئيس؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

اسمحوا لي كابتنة الآن واحد القضية تستأثر باهتمام الرأي العام، وبطبيعة الحال احنا ابغينا نستغلو الآن هاذ الجلسة باش ننددو بالاعتداء الغاشم الذي وقع على أحد المواطنين الأبرياء، الذي كان ذنبه أنه يسكن بجوار الحدود الجزائرية المغربية واصابته إصابات بليغة من طرف السلطات الجزائرية، وهو الآن في حالة حرجة طريح الفراش.

واننا في هذه القبة التي تمثل سيادة الأمة، ونحن تحديدا في الفريق الاستقلالي نندد بهذا الاعتداء الغاشم، الذي كذلك لم تكفني تلك السلطات باغتصاب أجزاء من المناطق الشرقية، بل تعدى ذلك إلى الاعتداء على مواطنين مغاربة مسلمين في الحدود.

وتتمنى أن تقوم الحكومة باتخاذ جميع التدابير الكفيلة لحماية المواطنين في المناطق الحدودية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، 14 سؤالا منها آتية موجهة لقطاعات: التشغيل، التعمير، الرياضة، السياحة، الصناعة التقليدية، و5 أسئلة عادية موزعة على قطاعات: الأوقاف، الاقتصاد والمالية، التجهيز، الصناعة والتجارة.

سنبدأ جدول أعمالنا في هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، والتي تجمعها وحدة الموضوع، والسؤال الأول حول مصير اتفاق الضمان الاجتماعي مع هولندا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

تفضل الأستاذ الرحموني، تفضل.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد قررت هولندا من جانب واحد إنهاء الاتفاقية المتعلقة بالضمان الاجتماعي المعمول بها منذ سنة 1972، ومن ثم إلغاء المساعدات

دقيقة، هذا حقها، طبعاً هي الحكومة عندها الحق بمقتضى النظام الأساسي تنصرف في جدول أعمال المجلس، نحن لا ننازعه في ذلك، ولكن شي اشوية ديال الاحترام، بلغوا الفرق البرلمانية بأن السؤال، الأسئلة اللي كيطرحوا قد تم تأجيلها أو إلغاؤها باش احنا ما نتحرموش من حقنا الدستوري في طرح الحصة ديالنا من الأسئلة كاملة.

وشكرا السيد الرئيس، وأرجو أن تسجلوا هذه الملاحظة حتى يتم تجنبها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

للحكومة الحق في أن تؤجل موضوع ما لأسباب تعرفها هي، وعلى الإدارة، إدارة مجلس المستشارين، أن تبلغ الفريق في الحال الذي توصلت به بطلب هذا التأجيل.

الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، تفضل السيد الوزير.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أثار السيد الرئيس أمرين منفصلين:

- موضوع تأجيل السؤال، وقد أقر بأن هذا حق من حقوق الحكومة، وبالتالي هذا يؤكد أن الحكومة تنصرف في إطار القانون والضوابط القانونية التي تجمع بين الفرقين في إطار القواعد المتعارف عليها، وبالتالي ليس هذا سلوكا دائما للحكومة، الحكومة تؤجل أو تطلب عندما يكون لمصلحة النقاش البرلماني الحكومي هذا التأجيل، وبالتالي ليس فيه أي منطلق ديال التعسف.

- المسألة الثانية أثارها السيد الرئيس موضوع الغياب، وكلمة الغياب في القاموس في العلاقة بين البرلمان والحكومة ما كايبنش الغياب، الوزير المعني أو الوزيرة المعنية عندما تكون هناك ظروف تستدعي عدم الحضور فهناك دائما تفعيل التضامن الحكومي إذا تشبث الفريق أو النائب بسؤاله، لكن الغياب راه مصطلح ما كايبنش في العلاقة ما بين الحكومة والبرلمان، الحكومة متضامنة، وإذا ما تشبث أي نائب محترم بسؤاله، فإن التضامن الحكومي يشغل لضمان الرقابة والمساءلة على الشأن الحكومي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

حضرات السيدات والسادة،

وبناء عليه، السيد الوزير المحترم، نسألكم عن:

- ما هي أسباب وحشيات وتداعيات اتخاذ هذا القرار الأحادي الجانب؟

- ما هي الجهود المبذولة من قبل الحكومة المغربية لإعادة النظر في قرار الإلغاء؟

- وثالثا، في حالة إصرار الحكومة الهولندية على إجراء هذا القرار، ما هو رد فعلكم؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الثالث نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد الحميد أحسيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخوتي وإخواني المستشارين،

تعيش الجالية المغربية بهولندا حالة من القلق والإحباط نتيجة ما أقدمت عليه الحكومة الهولندية من إلغاء أحادي الجانب الاتفاقية القائمة بين المملكتين المغربية والهولندية منذ سنة 1972 دون تنسيق مع الحكومة المغربية. هذه الاتفاقية التي تعتبر الإطار الوحيد الضامن لحقوق المغاربة سواء المقيمين بالديار الهولندية أو الذين عادوا للاستقرار ببلدهم الأم، الأمر الذي سيكون له انعكاسات على الجانب الاجتماعي.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستقومون بها تنويرا للرأي العام عموما وجاليتنا بهولندا على وجه الخصوص؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الفريق الموالي نفس الموضوع، موضوع الاتفاقية المغربية الهولندية.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي الجفاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

شرعت الحكومة الهولندية بشكل أحادي الجانب على تنفيذ قرار إلغاء

الاجتماعية بشكلها الحالي كحق مكتسب للمواطنين المقيمين بهذا البلد، وهو حق ناتج عن سنوات طويلة من العمل والمساهمات الإجبارية في صندوق الضمان الهولندية.

إنها بادرة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين البلدين وكل البلدان، كما أن قرار الإلغاء بدون تشاور ولا حتى إعلام للطرف المغربي في الاتفاقية سلوك أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه غير مقبول دبلوماسيا وإنسانيا.

وهو اعتداء على حق مكتسب من حقوق الإنسان العامل والكادح، ونخشى أن يكون هذا القرار الهولندي سابقة قد تتبعها بلدان أوربية أخرى، نظرا لتصاعد موجة العنصرية في عموم أوروبا وتحقيق أحزاب معادية للأجانب نتائج مخيفة في الانتخابات، وقد تصبح هذه الأحزاب تسيير حكومات أوربية في السنوات المقبلة.

لذلك، من المهم جدا بل ومصيري بالنسبة للمواطنين المقيمين بهولندا وفي أوروبا عموما مواجهة القرار الهولندي والعمل بكل الوسائل لإلغائه، إذ نوه بموقف الحكومة المغربية الذي عبرتم عنه، السيد الوزير، كما عبر عنه وزراء آخرون معنيون، وتأكيدهم الواضح على حماية مصالح مواطنينا.

فإننا نسألكم عما تقومون به كحكومة للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار الجائر، علما أن هناك منظمات حكومية وغير حكومية على المستوى الأوربي يمكن اللجوء إليها في حالة وصول المساعي الدبلوماسية الحميدة إلى باب مسدود، وتعتد الحكومة الهولندية وخرقها للأعراف الدبلوماسية ولحقوق المكتسبة للمعنيين بهذا القرار، ولو أننا نفضل إيجاد حل بالوسائل الدبلوماسية للحفاظ على مصالح المواطنين وعلى علاقة جيدة مع هذا البلد.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الفريق الموالي تداعيات وأسباب إلغاء الحكومة الهولندية اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة مع المغرب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أقدمت الحكومة الهولندية على إلغاء اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة مع المغرب سنة 1972، وهو قرار غير مسبوق في العلاقات الدولية وفي العلاقات الثنائية، من شأنه المس بالملكيات والحقوق ومصالح الجالية المغربية المقيمة بهولندا، علما، السيد الوزير المحترم، أن هذه الجالية هي الرابعة في أوروبا، ويقدر عددها بـ 500 ألف شخص.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الإخوة اللي سبقوني طرحوا أسئلة بشأن مختلف الجوانب المرتبطة بهاذ القرار ديال الحكومة الهولندية، نحن في فريقنا لن نسألكم عن الانعكاسات والتداعيات اللي غادي ترتب على هاذ القرار، ولكن ابغينا نسألوكم بشكل واضح:

1- واش الحكومة الهولندية عندها الحق من الناحية القانونية تراجع أو تلغي هاذ الاتفاقية من جانب واحد؟

2- أشنو هي التدابير والإجراءات العاجلة لمواجهة الحكومة الهولندية في هاذ الباب؟

3- ما هي خطتكم أو الإجراءات اللي يفترض أنكم هياتوها باش يحسوا المغاربة ديالنا اللي تما بأنه فعلا وراءهم وبجانهم حكومة يعني واقفة في الميدان؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الفيدرالي لتقديم السؤال في نفس الموضوع، أي الاتفاقية المغربية الهولندية.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

إن ما أقدمت عليه الحكومة الهولندية ينبغي أن نتعامل معه بحذر، لأنه يأتي في واحد المرحلة اللي كنا نلاحظ أحيانا، وكما نتابعون، التضيق اللي كنا نلاحظ الآن على المغاربة في بلجيكا.

كذلك، المجال الاجتماعي والعلاقات ديال الشغل، سواء على المستوى الدولي، عندها واحد الطبيعة خاصة، عندها طرق للتعامل معها، وبالتالي من هنا خصنا نتعامل معها بحكم طبيعة هاذ العلاقات اللي هي علاقات اجتماعية اللي كتحددها ضوابط، واللي يصعب اتخاذ قرارات من هاذ القبيل.

من هاذ المنطلق كنتالبو منكم، السيد الوزير، لابد أن نتعامل بحزم مع ما جرى لما له من انعكاسات من الناحية الاجتماعية على الأسر ديال العمال المغاربة، تعلق الأمر بالعمال اللي كاينين بطبيعة الحال في هولندا أو تعلق الأمر بما يمكن أن يأتي في دول أخرى مماثلة كما قلنا وكما أشرنا بما يجري

العمل باتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة مع بلادنا منذ السبعينات الذي تلتزم الحكومة الهولندية بمقتضاها بتقديم تعويضات اجتماعية للجالية المغربية التي أفنت زهرة شبابها في بناء وتأهيل وتطوير هذا البلد الأوروبي.

وعملت على تعويض ذلك بمعايير جديدة، منها تحديد قيمة التعويض بناء على ما يملكه المهاجر من أملاك بالمملكة المغربية، مما يشكل مسا واعتداء صريحا على حقوق ومكتسبات الجالية التي اختارت الرجوع إلى وطنها للإقامة الدائمة فيها.

لنا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل حماية حقوق هذه الفئة من الجالية المغربية المقيمة بالخارج بعد إلغاء العمل الاتفاقي للضمان الاجتماعي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الفريق الموالي أي السؤال الخامس نفس الاتفاقية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حاني أمحزون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يعد قرار إلغاء اتفاق الضمان الاجتماعي من طرف الحكومة الهولندية دون سابق إنذار وتنسيق مع المغرب سابقة خطيرة، في وقت تعرف فيه العلاقات الثنائية تطورا إيجابيا وإرادة حقيقية من جانب المغرب على تطويرها على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية.

ويعد هذا القرار تراجعا خطيرا في الحقوق والمكتسبات التي راكمها الجالية المغربية المقيمة في هولندا، كما أن تداعياتها ستكون كارثية على أبناء وأرامل المهاجرين المقدمين على العيش بالمغرب، على إقرار مستحقاتهم الاجتماعية نسبة 40%، وذلك على خلفية تقرير حكومي بالأراضي المنخفضة جعل مستوى العيش في المغرب لا يكلف سوى 60% مما يكلف العيش بهولندا.

لنا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير الحكومية المزمع اتخاذها من أجل حماية حقوق الجالية المغربية بهولندا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للفريق الاشتراكي.

نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

الآن في بلجيكا.

لذلك، نسألكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير العملية والإجرائية لمواجهة هذا الوضع، لأنه إلى ما تعاملناش بحزم معه كيتمكن تكون عندو تداعيات وكيتمكن تجي أشياء أخرى اللي يمكن تكون أخطر مما لاحظناه الآن؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في نفس الموضوع، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال المتعلق بالاتفاقية الهولندية المغربية للضمان الاجتماعي.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة،

أولا بدورنا ويأسم فريق الاتحاد الدستوري نستنكر الاعتداء الذي تعرض له أخونا في الحدود الشرقية من طرف السلطات الجزائرية.

السيد الرئيس،

اجتمع المجلس الحكومي الهولندي يوم 10 أكتوبر الجاري واتخذ قرارا بإلغاء الاتفاقية المغربية الهولندية حول الضمان الاجتماعي، الموقعة بين المغرب وهولندا سنة 1972، وفي حينه أصدرت مؤسسة هولندا لمساعدة العائدين والجمعية المغربية بلاغا لتوضيح مضامين القرار، وأكدت أن الإلغاء من طرف واحد يضر بمصالح الطرفين المغربي والهولندي، خصوصا في الجانب المتعلق بالضمان الاجتماعي والأمن والعدل.

وقد تأكد أن دخول هذه القرارات حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ يناير 2016 ستكون له انعكاسات سلبية وخطيرة على النفسية والوضعية الاجتماعية وظروف عيش المغاربة المتقاعدين المهاجرين بهولندا.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو ستخذها الحكومة؟ اتخذتها لأن احنا كنعرفو بأن.. على كل في التعقيب نتذكرو في هاذ الموضوع، اتخذتها أو ستخذها الحكومة المغربية لحماية وضمان حقوق هؤلاء المتقاعدين والأرامل واليتامى، وخصوصا احنا كاملين نعرفو أن هناك مصالح دبلوماسية بين الدولة والدولة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

آخر سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار.. آه تدخل، داز، داز، يمكن أنا لقيت هنا وثيقة ربما مكررة.. تدخل فريق التجمع.

إذن، غادي نعطيو الكلمة للسيد الوزير.. لا، تدخل فريق التجمع الوطني للأحرار، تدخل.. سؤالين مختلفين في نفس الموضوع؟ في نفس السؤال.

المستشار السيد محمد القلوبي:

في نفس الموضوع، الأسئلة عندك، السيد الرئيس، راه قدامك، الأسئلة قدامك.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال إلى كنتو مصرين راه نفس الموضوع اقرينا السؤالين بجوج، إلى كنتو مصرين لكم الكلمة.. إذن، أعطي الكلمة للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية في حدود 24 دقيقة للأجوبة وللرد على نقاش السادة المستشارين المحترمين.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ابغيت في البداية نعبّر على خالص تشكراتي لكل الفرق البرلمانية اللي في حقيقة وضعت السؤال، هذا في حد ذاته جواب صريح بالنسبة للسلطات الهولندية، وتعبير كذلك صريح على الإجماع الوطني حول مسألة نعتبرها تدخل ضمن السيادة الوطنية، لأن كهم شريحة واسعة من إخواننا في المهجر سواء كانوا في هولندا أو في غير هولندا.

فكلما تعلق الأمر بالمس بحقنا الوطنية إلا وتكلمنا كغاربة بصوت واحد، ووجودنا اليوم في هاذ الجلسة، في هاذ السؤال المحوري، دليل على ذلك.

قبل ما ندخل في صلب الموضوع، اسمحو لي، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، باش نذكر بعبارة بتطور العلاقات المغربية الهولندية فيما يخص هاذ الملف ديال الضمان الاجتماعي الذي، بالطبع كما ورد ذلك على لسان واحد العدد من المتدخلين، يرجع إلى سنة 1972 تاريخ التوقيع على الاتفاقية ديال الضمان الاجتماعي. ماذا تقول هذه الاتفاقية؟

الاتفاقية الثنائية تنص على المبادئ الأساسية الآتية:

أولا، المساواة في المعاملة بين المواطنين المغاربة والهولنديين فيما يخص تطبيق تشريعات الضمان الاجتماعي بالبلدين؛

ثانيا، جمع فترات التأمين المنجزة في ظل التشريع المغربي والهولندي من أجل الحفاظ على الحقوق المكتسبة والتي في طور الاكتساب؛

ثالثا، تحويل التعويضات من بلد العمل إلى البلد الأصلي للمستفيد؛

عدم قبول المغرب المس بالحقوق المكتسبة لمواطنيه، ومن جهة أخرى شهدت الساحة السياسية بهولندا تفاعلات ضد الموقف المغربي، حيث نادى بعض البرلمانيين الهولنديين بإلغاء الاتفاقية الثنائية للضمان الاجتماعي ووقف العلاقات الثنائية في هذا المجال.

كما وجهت المؤسسة الهولندية المكلفة بصرف التعويضات مراسلة إلى المغاربة المعنيين بتخفيض تعويضاتهم، تخبرهم فيها بالشروع في تقليص مبلغ التعويضات ابتداء من فاتح يناير 2013، كما عقد اجتماع بتاريخ 21 دجنبر 2012 بين وزير التشغيل والتكوين المهني والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومسؤولين عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، تم خلاله دراسة التدابير الممكنة اتخاذها من أجل التصدي للاقتراحات الهولندية المتعلقة بمراجعة الاتفاقية الثنائية للضمان الاجتماعي.

وتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على:

- ضرورة الدفاع على الحقوق المضمونة برسم الاتفاقية الثنائية لفائدة المواطنين المغاربة؛

- الدفع بمبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في الاتفاقية الثنائية للضمان الاجتماعي؛

- استئناف المفاوضات مع الجانب الهولندي في إطار اللجنة المشتركة للضمان الاجتماعي المكلفة بدراسة المواضيع المتعلقة بالاتفاقية.

وتفعيلا لخلاصات هذا الاجتماع، تم تنظيم يوم توافي وتحسيسية بالحسبية يوم 7 يناير 2013 مع المتضررين من التدابير المزمع اتخاذها من طرف الجانب الهولندي، وتوجيه رسالة إلى مكتب العمل الدولي لمعرفة رأيهم في الموضوع.

وفي فبراير 2013، عرض الملف على مجلس الحكومة المغربي الذي قرر فتح حوار مع السلطات الهولندية لإيجاد حلول مناسبة للإشكالية وبحث السبل الكفيلة للدفاع عن حقوق المغاربة المواطنين.

كما قام الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج بزيارة إلى هولندا، التقى خلالها بوزير الشؤون الاجتماعية والتشغيل الهولندي، واتفقا على استئناف المفاوضات بين الجانبين في إطار اللجنة المشتركة للضمان الاجتماعي حول الموضوع.

وفي أبريل 2013 تم التنسيق بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والوزارة المكلفة بالجالية المغربية بالخارج والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والجمعية المغربية لمساعدة المهاجرين ومؤسسة هولندا لمساعدة العائدين ببركان بهدف مواكبة المتضررين من القرار الهولندي للطعن ضد القرار المذكور أمام المؤسسة الهولندية المختصة.

وبعد تقديم الطعن رفضت المؤسسة الهولندية التراجع عن القرار، فقامت الجمعيتان بتنصيب محامي من جنسية هولندية للطعن في القرار أمام

رابعا، وبموجب هذه الاتفاقية يضمن تحويل التعويضات الاجتماعية التالية: التعويضات العائلية، التعويضات اليومية عن المرض والأمومة، العلاجات الصحية بالنسبة للأشخاص النشيطين وأفراد أسرهم، معاشات الزمان والشيوخ والمتوفى عنهم، والإعانة عن الوفاة.

ومن أجل تحسين التغطية الاجتماعية لأفراد الجالية المغربية بهولندا على الخصوص، فقد تم سنة 1996 تجميع هذه الاتفاقية وتعديلها لتشمل، بالإضافة إلى التعويضات التي تضمنها والتي سبق ذكرها، العلاجات الصحية والتعويضات العائلية بالنسبة للمتقاعدين وأفراد أسرهم.

ولكن منذ سنة 2010، وعلى أثر التغييرات التي شهدتها أنظمة الحماية الاجتماعية بشكل عام بهولندا نتيجة الأزمة الاقتصادية، قامت السلطات الهولندية بإصدار قانون منع تحويل التعويضات الاجتماعية إلى خارج هولندا وبلدان الإتحاد الأوروبي إلا في حالة وجود اتفاقية تسمح بذلك.

كما قامت منذ سنة 2010 بإعداد مشاريع قوانين تمنع تحويل بعض التعويضات بشكل كلي، ومشاريع أخرى تنص على مبدأ الإقامة لتحويل التعويضات.

وفي هذا الإطار، اقترح الجانب الهولندي بتاريخ 17 ماي 2011 على الجانب المغربي مراجعة الاتفاقية الثنائية للضمان الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

- تطبيق مبدأ الإقامة بالنسبة للتعويضات المتعلقة بمعاشات المتوفى عنه والعجز الجزئي، والتعويضات العائلية للمستفيدين المقيمين خارج الإتحاد الأوروبي والمجال الاقتصادي الأوروبي وسويسرا؛

- وقف تحويل التعويضات العائلية لفائدة الأطفال المقيمين خارج الإتحاد الأوروبي والمجال الاقتصادي الأوروبي وسويسرا؛

- إلغاء الحق في العلاجات الصحية في حالة الإقامة المؤقتة.

وعلى إثر هذه الاقتراحات تم عقد اجتماعات تشاورية مع القطاعات الحكومية المغربية المعنية بهذا الموضوع، وأسفرت على ضرورة الدفاع عن الحقوق المكتسبة للجالية المغربية بهولندا لكون الاقتراحات الهولندية تمس المصالح ديال.. بشكل مباشر، ولكونها تكرر التمييز بين المستفيدين من التعويضات الهولندية، ولا تحترم البند المنصوص عليه في الاتفاقية الثنائية المذكورة.

وقد قام الوفد المغربي آنذاك بنقل هذا الموقف إلى الجانب الهولندي خلال لقاءات متعددة، خلال اللقاء المنعقد في 14 و15 نونبر بالرباط، والذي حاول خلاله الجانب الهولندي شرح أسباب إقرار هذه الاقتراحات، لكن الجانب المغربي بقي متشبثا بموقفه الراض لهذه الاقتراحات للأسباب السالفة الذكر.

وبعد تشكيل الحكومة الجديدة بالمغرب بتاريخ 3 يناير 2012 استقبل وزير التشغيل والتكوين المهني آنذاك سفير هولندا بالمغرب وعبر له عن

إلى إرجاع المبالغ المقتطعة إلى أصحابها مباشرة بعد ذلك، وخاصة منهم الفئة التي كانت تستفيد من التعويضات.

وكان آخر اجتماع للجنة الشئانية للضمان الاجتماعي خلال يومي 28 و29 غشت 2014 بالرباط، حيث اجتمع الوفدان من جديد، المغربي والهولندي، لدراسة الحلول الممكنة للإشكاليات المطروحة على ضوء المستجدات التي عرفتها القضية، ولاسيما الحكم القضائي المساند للموقف المغربي، إلا أن الجانب الهولندي بقي متشبثا بالاقترحات السالفة الذكر مع تعديل الاقتراح المتعلق بوقف التعويضات العائلية بعد مرور 18 سنة من تعديل الاتفاقية بدل 5 أو 6 سنوات كما سبق الذكر.

يتضح من خلال ما سبق أن موقفي الجانبين متباينين، لكون الجانب الهولندي يعترم مراجعة الاتفاقية للضمان الاجتماعي للتراجع عن الحقوق التي تضمنها، بينما بقي الجانب المغربي متشبثا بالدفاع عن هذه الحقوق وعن تطبيق الاتفاقية كبدأ أساسي للعلاقات الشئانية وعدم اتخاذ قرار أحادي بشأنها.

وفي 10 أكتوبر 2014، صادقت الحكومة الهولندية على مشروع قانون يقضي بإلغاء الاتفاقية الشئانية للضمان الاجتماعي وإحالة على البرلمان الأوروبي للمصادقة عليه في 14 أكتوبر 2014.

وعلى إثر هذه الأحداث، أجرى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي اتصالات هاتفيتين مع كل من وزير الشؤون الخارجية الهولندي ومع نائب الوزير الأول، الذي هو في نفس الوقت وزير الشؤون الاجتماعية والتشغيل، عبر خلالها عن أسف الحكومة المغربية العميق ورفضها التام لهذا القرار شكلا ومضمونا.

كما عبر عن أسفه لكون هذا القرار اتخذ بشكل أحادي ودون أي مشاور مع السلطات المغربية المعنية، ودون أن يتم تبليغه عبر القنوات الملائمة، ولكونه جاء في الوقت الذي تعرف فيه العلاقات الشئانية تطورا إيجابيا مع توفر الإرادة لتطويرها على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية.

كما انعقد اجتماع يوم الأربعاء 15 أكتوبر 2014 بمشاركة أربعة وزراء: وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، ووزير.. بالطبع تحت رئاسة وزير الشؤون الخارجية والتعاون، والوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، وذلك لبحث الوسائل التي ينبغي اتخاذها على إثر القرار الهولندي الراي إلى إلغاء اتفاقية الضمان الاجتماعي.

خلال هذا الاجتماع، تم التأكيد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتوطيد الدفاع عن مصالح ومكتسبات وحقوق أفراد الجالية المغربية المعنيين بهذا القرار.

وبهذا الخصوص، سيتم اتخاذ إجراءات على الصعيد السياسي والقانوني، كما سيتم العمل على تحسيس وتعبئة الفاعلين المؤسساتيين وفعاليات المجتمع

المحكمة المختصة بأستردام.

وخلال يومي 6 و7 ماي 2013 عقد اجتماع بلاهاي بين وفد مغربي متكون من ممثلين عن وزارة التشغيل والتكوين المهني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووفد هولندي متكون من ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والتشغيل ووزارة الصحة والرياضة والرفاهية، خلال هذا اللقاء أكد الجانب المغربي أن القرار الهولندي القاضي بتخفيض التعويضات قرار تم اتخاذه بصفة منفردة من طرف الجانب الهولندي رغم معارضة الجانب المغربي عليه في مختلف اللقاءات السابقة بين الجانبين كما أنه قرار يمس بمصالح المغاربة المقيمين بهولندا وأفراد عائلاتهم، ويتعارض مع مقتضيات الاتفاقيات الشئانية الموقعة بين البلدين.

وفي يوليوز 2013 اقترح الجانب الهولندي مراجعة نسبة تخفيض التعويضات المحولة إلى المغرب لتصبح 30% عوض 40%، لكن الجانب المغربي رفض ذلك، وطالب بتطبيق الاتفاقية بتراجع الجانب الهولندي على قرار تخفيض التعويضات وتطبيق الاتفاقية التي تقضي بعدم تخفيض التعويضات بسبب الإقامة.

وتجدد الإشارة إلى أن الوزارة شاركت في اليوم التواصلي المنظم بركان يوم 21 غشت 2013 والجمعية المغربية كما قلت- لمساعدة المهاجرين ومؤسسة هولندا لمساعدة العائدين.

وبتاريخ 22 غشت 2013 صدر حكم ابتدائي عن المحكمة الهولندية بأستردام لفائدة الأرامل يلغي قرار المؤسسة الهولندية القاضي بتخفيض معاشاتهم، وذلك بعلة أنه مخالف للاتفاقية والزام السلطات الهولندية المختصة بإرجاع المبالغ المقتطعة من معاشاتهم، وذلك ابتداء من يناير 2013، إلا أن المؤسسات الهولندية المعنية استأنفت في شتنبر 2013 الحكم الابتدائي الصادر في حقها.

وخلال يومي 2 و3 أبريل 2014 استؤنفت المفاوضات بين الجانبين بلاهاي بهولندا، جدد خلاله الجانب المغربي موقفه الراض للقرار الأحادي للطرف الهولندي، ودعوته لإلغاء هذا القرار قبل مناقشة أي اقتراح لمراجعة الاتفاقية، بينما تقدم الجانب الهولندي باقتراحات جديدة تتعلق بإمكانية مراجعة نسبة تخفيض 40% من التعويضات، على أن يتم تخفيض 10% منها في السنة الأولى و20% في السنة الثانية و30% في السنة الثالثة لتستقر في 40% في السنة الرابعة، بالإضافة إلى وقف تحويل التعويضات العائلية إلى المغرب بعد 4 أو 5 سنوات من دخول القانون المتعلق بذلك حيز التنفيذ.

وبالنظر إلى عدم التوصل إلى حل لتثبث كل طرف بموقفه، ولاسيما وأن محكمة الاستئناف لم تصدر بعد حكمها في الموضوع، تم تأجيل المفاوضات.

وبتاريخ 9 ماي 2014 أصدرت محكمة الاستئناف الهولندية حكما بخصوص القضية لفائدة المغاربة المتضررين، واضطرت المؤسسة الهولندية

بجانب اللغة العربية.

شكرا لكم، والكلمة للإخوان في إطار التعقيب، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد محمد عداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذه التوضيحات التي أدليتم بها لتنوير الرأي العام الوطني وطمأنة المواطنين المعنيين بالقرار، والتأكيد لهم أن حكومة بلادهم تقف بجانبهم وتعمل بكل ما بوسعها لصيانة مصالحهم، ونحن بجانبكم وندعم كل مساعيكم ونقترح أن يبادر البرلمان بغرفتيه بمبادرة في إيجاد دعم حقوق مواطنينا بالخارج عموما وبهولندا على وجه الخصوص.

كما نذكر، السيد الرئيس، السيد الوزير على أنه نتمنى مستقبلا على أن يكون هذا التضامن في إطار الغرفتين في إطار إصلاح نظام التقاعد، فهذه إشارة إن أتتنا من هولندا فما هو مستقبلنا في إطار إصلاح التقاعد بالمغرب؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

في إطار التعقيب أيضا، الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بيمبارك:

في البداية، نشكر السيد الوزير على اللغة اللي تكلم باش الإخوان ديالنا في الجالية باش يفهموا ما جا في الكلمة ديال السيد الوزير المحترم.

إن قرار إلغاء اتفاقية الضمان الاجتماعي بعدما صادق عليها البرلمان الهولندي سيحرم 13.000 مغربي عائد من هولندا من حقوقهم، وهذا قرار يأتي بعد أن اقترح وزير الشؤون الاجتماعية الهولندي تخفيض تعويضات المغاربة العائدين إلى بلادهم بنسبة 40% اعتبارا لتدني مستوى العيش والقدرة الشرائية بالمغرب، وهو قرار عنصري يكرس التمييز بين المغاربة والهولنديين.

أما التبرير الذي قدمته الحكومة الهولندية لاتخاذ هذا القرار باعتبارها تطبق القانون الهولندي الجديد المتعلق بقرار مبدأ بلد الإقامة عوض مبدأ بلد العمل والقاضي بصرف التعويضات حسب مستوى المعيشة ببلد الإقامة هو في حقيقة الأمر تبريرا واهيا اعتبارا لسمو الاتفاقيات الدولية والثنائية على القوانين الوطنية، وهو ما تلتزم به الحكومة الهولندية دون أدنى استحضار لعراقة العلاقات بين المملكتين المغربية والهولندية.

السيد الوزير،

واش تم تكليف المحامون المغاربة للدفاع عن إخواننا في المهجر؟

النقطة الثانية، السيد الوزير، واش وزير الجالية قام بزيارة الإخوان

المدني للمساهمة في التصدي لهذا الوضع غير المسبوق.

ولابد، في الختام، أن أقدم تحية عالية لمواطنينا في المهجر وفي الديار الهولندية بصفة خاصة على تمسكهم بمغربيتهم واعتزازهم بالانتماء إلى هذا الوطن وتعبئتهم وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي يري كل مصالح المغاربة، أيا كانوا في المغرب وخارج المغرب، وضامن وحدة البلاد، ويحمي مصالح المواطنين أينما كانوا.

بالطبع، قبل ما نختم، السيد الرئيس، ابغيت نقول فقط كلمة إلى اسمحتو لي، باللغة الريفية، باللغة الأمازيغية، باش نتوجه للمواطنين ديالنا اللي كيتابعوا بدون شك لأنهم معنيين بالأمر، باش نقول فقط في كلمات وجيزة: أذسوريغ ستمانيجت سثريفشت بالطبع لأن إيج نعداد ذمقران إمبريان ناغ خدمان زي منطقة تريف 90% بني إخدمان ذي هولندا زي منطقة ناريف زي منطقة ن الشمال احما أسنيني بأن وزما أكتنو نشين ذوماثان نشين ذي مغربيان مارا ماني ما ندجا لا ذي المغرب، لا ذي هولندا لا ذي بلجيكا لا ذي العالم إكرم..

خصك تقرا، خصك تقرا السيد الرئيس... لا بد...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار أرجوك، السيد المستشار، أرجوك، أرجوك، أرجوك.

السيد الوزير، تفضلوا، كلوا المداخلة ديالكم.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

نتوجه غيمغريبان ناغ ذي هولندا.. مزيان هذا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل السيد الوزير، تفضل، تفضل السيد الوزير، تفضل. السيد المستشار، أرجوك.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

اخساع أذتوجماه شي جنكلمة غيمغريبان ناغ إخدمان ذي هولندا احما أس نبيغ نشين وكنو ننتنوشا نشين ذوماثان مارا، أخاك ندافع خلمصالح نوام وزما أداوم نسامح إخص أتيريم أتيريم فخورين، نشيين ذي مغربيين، شعب طيب، ولكن وزما أخغ إتعدى شا إجن، وفي خاغ إتعدان أذندم. وشكرا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

إذا اسمحتو قبل ما نعطي الكلمة للإخوان من أجل التعقيب، ربما السيد المستشار المحترم عندو الحق فيما طرحه من ترجمة، أرجو من إدارة البرلمان أن تهني للمستقبل حتى يسمح لكل متدخل بالأمازيغية أو بالعربية أن توفر الترجمة لمن لا يعرف هذه اللغة الأمازيغية التي أصبحت لغة رسمية

عرضتها في 10 أكتوبر 2014 على البرلمان الأوروبي، عندئذ يتم الاتصال من وزير الشؤون الخارجية بالهاتف، هذا هو اللي ما ابغيتش نسجلوه على هاذ الحكومة، ابغينا أنه يكون حوار على الطاولة وماشي غادي يكون عبر الهاتف، لأن هاذ المسألة تم الجالية المغربية، ومن هاذ الجانب هذا تقدر بأنه هو قد سبق للقضاء الهولندي أن أنصف عددا من المتقاعدين المغاربة في قضايا مرتبطة بالتقاعد.

إن المراجعة ديال الاتفاقية المذكورة ستؤثر على مستوى معيشة عدد كثير من الأراامل والأطفال من ذوي حقوق المتقاعدين المغاربة المعنيين بالاتفاقية الذين كانوا يؤدون مستحقات لصندوق التقاعد الهولندي.

إننا، في الفريق الاستقلالي، إذ نندد بهذا القرار ونبته الحكومة المغربية إلى تداعيات تعديل الاتفاقية على حقوق الجالية المغربية في هولندا وفي باقي الدول الأوروبية الأخرى التي من المتوقع أن تهج نفس المنوال في ضرب وتقليص حقوق كافة المهاجرين، كما ندعو الحكومة أن تتحمل كامل مسؤولياتها في الدفاع عن مصالح الجالية والعمل على إلغاء جميع الاتفاقيات، وهنا ابغينا تبرز الحكومة ويكون عندها واحد النوع ديال الشجاعة في هاذ المجال هذا إلى ابقات متشبثة بهاذ المجال هذا.

ولهذا، كتمناو أنه تكون واحد النوع ديال الشجاعة باش يمكن حتى احنا نلغيو ذيك الأنواع ديال الاتفاقيات في ما بين الدولة الهولندية وكذلك الدولة المغربية في المجال ديال القضاء، وملي كتقولو في المجال ديال القضاء هو التبادل ديال السجناء ومراقبة أملاك المهاجرين في المغرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشارة السيدة لطيفة الزوياني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

إلغاء اتفاقية الضمان الاجتماعي من جانب واحد من طرف الحكومة الهولندية يعد ضربا لكل القوانين الدولية المؤطرة، وكنعتبروه مس بالسيادة المغربية رغم العلاقات المتقدمة التي كترت بالمغرب بالاتحاد الأوروبي اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا.

هاذ القرار، السيد الوزير، يقلقنا وكنعتبروه بأنه مؤشر مقلق على أوضاع جاليتنا عموما، الحكومة الهولندية ما راعاتش العلاقات التاريخية اللي كترت بالمغرب وما قدمه أبناء الجالية من تضحيات لبناء أوروبا بصفة عامة، وبناء هولندا بصفة خاصة، ومساهمتهم الفعالة في تحرير هذه الدولة اللي هي هولندا.

ديالنا في بلاد المهجر؟

وجا في التدخل ديالكم، السيد الوزير، بأنه تم... كهاتف فيما يتعلق بوزير الخارجية الهولندي، حبذا، السيد الوزير، لو كان يمشي لعين المكان وهو وزير الجالية باش يتفقدوا أحوال الجالية المقيمين المغاربة في المهجر، وأين هي الديمقراطية وحقوق الإنسان اللي كينادوا بها؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب، مع الاعتذار أنني وجدت سؤالين لفائدة فريق التجمع الوطني للأحرار، سؤالين مختلفين في العنوان، ولكن لكم الكلمة إن أردتم استغلال وقت السؤال الثاني، تفضلوا.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، في فريقنا نشكركم، السيد الوزير، على كل ما قدمتموه لنا من إيضاحات حول هذا الموضوع، وكيف ما جا على لسانكم أنه الطرح ديال هاذ السؤال بهذا الشكل من جميع الفرق، والطريقة باش تطرح ما هو إلا جواب على الحكومة الهولندية، ونحن في مجلس المستشارين للحكومة نرفض رفضا تاما ما قامت به الحكومة الهولندية في حق جاليتنا بالمهجر.

السيد الوزير المحترم،

تحدثتم وتبين من خلال جوابكم أن هناك عدة اجتماعات، هناك كذلك لقاءات ماراطونية، لا هنا ولا في هولندا، هناك أحكام قضائية، والعديد من التدابير قامت بها الحكومة مشكورة، نحن وراكم في كل هذه التدابير، خاصة أن اللقاء الذي جمع أربعة وزراء لبحث الموضوع، والذي قلتم فيه بأنه تمسكون بالدفاع عن المكتسبات ديال الجالية في هولندا، نحن معكم في هذه الطريق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

طبعاً، السيد الوزير، حقيقة أننا في الأحزاب السياسية نتكلم بلغة واحدة أو بصوت واحد، ولكن كنعلم أن الحكومة تكون عندها نوع من الشجاعة باش تدلي لنا بالقرار ديال اتخاذ ديالها، بحيث في فبراير 2013 كان النوع ديال النقاش بين الحكومة الهولندية والحكومة المغربية، لأن حتى

تشكلت في الحكومة الأولى، النسخة الأولى قبل ما تجبو اتما وزراء، الأستاذ سعد الدين العثماني اللي كان وزير الخارجية دار واحد العدد ديال التصريجات هنا في هاذ القبة هذي، ذاك الوقت اللي كان، ذاك الوقت هاذ لجنة اليقظة أدلت بتصريجات منها تصريح ديال زميلكم الأستاذ العزيز الوزير ديال الجالية السابق، آش تقول فيها؟ تقول فيها بأنه تصريجات مثيرة للاستغراب، تقول فيها بأنه الحكومة المغربية لم تلبى دعوة الحكومة الهولندية للتفاوض قبل إجراء الانتخابات الهولندية اللي كانت منتطرة سبتمبر 2012.

اليوم، استمعنا للجواب ديالكم، كل الخطوات اللي درتو، واللقاءات اللي درتو والموقف الشجاع اللي عبرتو عليه واللي كنشكروكم عليه، وهذا هو الموقف اللي احنا كنساندوه بقوة، ولكن لا بد ما نطرحو بعض الأسئلة، السيد الوزير، إلى سمحت لي وأنا أطرحتها تماما من باب نفس الغيرة لأنها حتى أنا عائلتي كلها "زدغان ذيبها نزي هولندا، نسنرت، عارف هاذ الموضوع هذا".

أولا التعبير على الأسف ديال الحكومة لا يكفي، تقول الحكومة ديالنا بأننا متشبثين ورافضين هاذ القرار ديال الحكومة الهولندية، مزيان ولكن لا يكفي، احنا كنسولوكم على خطوات واجراءات عاجلة للتحرك باش هاذوك المغاربة يشعروا بأنهم معهم حكومة واقفة معهم ماشي غير بالأقوال واخا تكون بالأمازيغية ولا العربية، ولكن بالأفعال.

نسولكم، السيد الوزير المحترم، السي سعد الدين العثماني لما جا في هاذ الموضوع لما بدا المشكل مع هولندا، كان قد وعد بأنه سيباشر الاتصالات للتنسيق مع الدول اللي عندها الجاليات ديالها في هولندا وعندها نفس المشكل، ابحال مصر، تونس وتركيا، ووعد بتنسيق المواقف على مستوى منظمة العمل الدولية، أين المخرجات؟ أشنو الخلاصات ديال هاذ التنسيق؟

ثانيا، ما هي الخيارات المطروحة أمام الحكومة ديالنا، الحكومة المغربية؟ لأنه ظاهر بأن الحكومة الهولندية مقبوجة ومصرة على إلغاء هاذ الاتفاقية، أشنو هي الخيارات اللي مطروحة عندهم، السيد الوزير؟

الخيارات القانونية، ثانيا الخيارات، وقد أشار إلى ذلك بعض الزملاء، واش الحكومة المغربية ديالنا اليوم عندها استعداد، مثلا عندها استعداد مثلا لوقف التعامل مع الحكومة الهولندية في مراقبة الأملاك ديال المغاربة ديالنا؟ الأملاك ديال المغاربة ديالنا كترقب هنا في بلادهم، وهذا لا يجوز وأنا أشكر السيد الوزير المكلف بالجالية على موقفه الشجاع اللي قال بأنه الحكومة المغربية كترفض رفضا قاطعا تفتح الأبناك، المعطيات والإدارات ديالها باش الهولنديين يعرفوا الممتلكات ديالهم.

ثانيا، واش اتما جاهزين، السيد الوزير، لتوقيف الاتفاقية الأمنية والقضائية وتبادل السجناء وتبادل المعلومات الآن مع هولندا؟

ثالثا، واسمح لي، ما هي الإجراءات اللي قمتو بها بالنسبة للاتحاد الأوربي خاصة فيما يتعلق بالاتفاقية الأوربية لحماية مكاسب المهاجرين،

تحدثتم، السيد الوزير، على أنك ستقدمون على عدد من القرارات السياسية، احنا، السيد الوزير، ابغينا نعرفو هاذ القرارات السياسية هنا في قبة البرلمان لأن الناس راه كيتابعونا، راه خصنا نعرفو هاذ القرارات السياسية اللي فيها إنصاف للجالية وفيها واحد العدد ديال الأمور باش نعرفوها، وابغينا نعرفو ما قامت به الوزارة المكلفة بالجالية وشؤون الهجرة، وكنطالبو بمزيد من الإجراءات بالنسبة للحكومة لإنصاف جاليتنا المتواجدة في عدد من الدول.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا جزيلنا على كل التوضيحات اللي قدمتمو.

السيد الوزير، في هاذ الموضوع بالذات بما أنه مرتبط بالأرزاق ديال مواطنين وبتضحيات قدموها الأجيال، وبحقوق لازم نلقاو الحقيقة كاملة للشعب المغربي ولا سيما لهاذ المغاربة ديالنا.

السيد الوزير،

هناك رواية أخرى للموضوع المتعلق بالرغبة اللي عبرت عليها الحكومة الهولندية، ماشي البارح، منذ أكثر من 3 سنوات لإلغاء ومراجعة الاتفاقية اللي كنتكلمو عليها، ونعتقد بأن الحكومة المغربية، ماشي اتما، الحكومة الأولى، النسخة الأولى، ارتكبت خطأ فادحا في معالجة هذا الموضوع.

السيد الوزير،

بين يدي وثيقة مترجمة من الهولندية إلى العربية، هي عبارة عن رسالة وجهها وزير الشغل والشؤون الاجتماعية الهولندي للبرلمان ديال بلادو، وجهها تحديدا للجنة ديال الشغل والشؤون الاجتماعية في البرلمان يوم 11 أبريل 2011 آش كيقول هاذ الوزير في هاذ الرسالة؟ تقول منذ شهر أبريل 2011 وجهت الحكومة الهولندية دعوة للمغرب عبر مختلف القنوات للتفاوض معه دون أن تتلقى جوابا من الحكومة المغربية، ويضيف هذا الوزير الهولندي بأنه في حالة ما إذا الحكومة المغربية ما ابغاتش تجاوب وما ابغاتش تجاوب على المراسلات والدعوات، ستضطر الحكومة الهولندية إلى أن تراجع من جانب واحد هذه الاتفاقية، وبيني وبينك من الناحية القانونية الصرفة الحكومة الهولندية عندها الحق تراجع القانون الاتفاقي، كما احنا الحكومة ديالنا عندها الحق تراجع القانون من جانب واحد في حالة ما إذا الطرف الآخر لا يجيب على الدعوات.

ما أقوله لكم، السيد الوزير المحترم، موثق، لجنة اليقظة اللي كانت

بالعكس اللغة اللي تكلم بها السيد الوزير هي لغة دستورية، وأنا من حتى أنني نطلب أنهم يترجموا لي، هذي ما فيها حتى شي عيب، وما كنتقد حتى شي أخ من الإخوان، ومرة أخرى كنشكروك.
الإخوة،

احنا بالنسبة لنا كنتساءلو إذا تعنتت هاذ الحكومة الهولندية في حل هاذ الإشكالية ديال هاذ المغاربة المجودين في هولندا، أشنو هو الموقف ديال الحكومة؟

كذلك، السيد الوزير، احنا فتنا نبينا الحكومة عدة مرات، وهنا كيتبين بأن الفشل ديال الحكومة وعدم.. لأن إلى جينا تكلمنا على المغاربة الموجودين بهولندا، وكعرفوهم التشبث ديالهم بالعرش والتشبث ديالهم بالمواطن والدفاع عن الوطن ديالنا وعلى القضايا المصرية، وكذلك من هولندا، ما كنعقولوش، السيد الوزير، غير الحكومة ما عملات شي في قضية.. وقضية إسبانيا دابا اللي واقعة أن كيشدوا الناس ويصاوبوهم بحال الدجاج، تيهبطوهم للمغرب بحال الدجاج، كين علاقات دبلوماسية ومصالح متبادلة بين المغرب وهولندا ولا الديار الأوربية.

احنا اللي كنعطالو كالاتي: احنا كنعطالو أنكم بحال اللي قال السيد رئيس الفريق المحترم وتكلم وأعطى بعض المعطيات، احنا اللي كنعطالوكم هو نتعاملو بالمثل فيما يخص الاتفاقية، ما شي كنعقلو الاجتماعية، احنا ما غاديش نتعاملو بالمثل، وما عندناش شي حاجة الشؤون الاجتماعية فيما يخص الهولنديين، احنا كين اتفاقيات اللي بيناتنا.

احنا هذا المشكل هذا، احنا اللي كنعطالو فيه، السيد الوزير، باش نختم، احنا اللي كنعطالو هو هاذ الناس هاذو أفنوا العمر ديالهم باش يجيوا (Devises)، يجيوا الفلوس للمغرب، دابا ولاو، السيد الوزير، اهضر بالأمازيغية باش ياخذ الأصوات في هولندا وذلك الشي، احنا غادي نقولو غادي ناخذو غير بالعربية، غادي نقولو هاذو الناس هاذو افنوا الحياة ديالهم باش جابوا لكم (Devises) في الأيام اللي صعبة، وناضلوا وكافخوا وبقاوا متشبثين بالمغربية ديالهم ومتشبثين بالملك ومتشبثين بجمع.. والفرنك اللي...

نزيدكم واحد القضية، السيد الوزير، كيفاش كيجيو يصوروا، كيفاش كيجيو الناس ديال هولندا يصوروا، وأنا نعطيك حجة في طنجة، كيجيو يصوروا في طنجة والحسمة كيجيو يصوروا، واش ما كنعرفوهمش؟ كيصوروا ... وهذا منكر، كنعقول هاذوك المواطنين كيستهلوا كل خير، سيدنا الله ينصرو عايطي لهم واحد العناية، عناية كبيرة فيما يخص...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا السيد المستشار.

اللي ابغيت تثير الانتباه ديالو، احنا على موعد مع دراسة الميزانية الفرعية لوزارة التشغيل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وجميع الوزارات

الفصل 65 كييعطيك مدخل قانوني لخوض معركة على واجهة الاتحاد الأوربي، ولكن اليوم مطلوب نبينو للحكومة الهولندية بأننا بلد ذو سيادة، وأن الحكومة ديالها قادة تضرب على الطاولة عندما يتعلق الأمر بالمسائل بالمصالح.

الحكومة الهولندية عندها الحق تدافع على المصالح ديالها، ولكن أيضا نحن مطالبون بالتحرك الميداني، ومزيان هاذ الوقفة اللي درنا في مجلس المستشارين، ولكن نريد الإجراءات اللي سولت عليها السيدة المستشارة المحترمة، الخيارات المطروحة أمام الحكومة المغربية.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، ولنا عودة للموضوع إن شاء الله أثناء مناقشة الميزانية العامة لسنة 2015. الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد محمد لشكر:

إننا بدورنا كنفريق فيدرالي نعلن رفضنا القاطع لقرار إلغاء اتفاقية الضمان الاجتماعي القائمة بين هولندا والمغرب من طرف الجانب الهولندي. وفي هاذ الإطار، نطالب الحكومة بالاستمرار في الدفاع عن الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ونقترح اتخاذ القرارات التالية فوراً:
أولاً، توقيف التعامل مع الحكومة الهولندية في مراقبة أملاك مغاربة هولندا في المغرب؛

ثانياً، التهديد بتوقيف الاتفاقية الأمنية والقضائية؛
ثالثاً، مطالبة الاتحاد الأوربي بتفعيل الاتفاقيات الأوربية لحماية مكاسب المهاجرين وحمايتهم من أي تعامل عنصري تجاه مغاربة هولندا.
السيد الوزير،

أعلمت على مجموعة من الإجراءات والتدابير، احنا نسائلكم، كنفريق فيدرالي، ما هي هاذ الإجراءات التي ستتخذونها بالملوس، لأنه الآن الرأي العام يتساءل: ما هي هاذ الإجراءات بالملوس وعلى أرض الواقع؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الدستوري في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد أقييب:

السيد الرئيس،

قبل ما نبدأ التعقيب ديالي كنعقول باش نبينو الرأي العام، أولاً كنعشكركم ملي نصفتونا، اعطينونا الحق ديالنا لأن كنعتبرو هذاك حق دستوري، وباش نحيدو اللبس ولو كان عندي التعقيب غادي نشوف اللي غادي نوصل لو ما كين مشكل، أنا لا أقصد لا السيد الوزير ولا الإخوان ديالنا،

أحنا مستقرين، عندنا لقاءات متواصلة مع إخواننا في هولندا باش نرجو هاذ القضية هذي لأنها مسألة مصيرية بالنسبة لنا، ولا يمكن أن نقبل بأي حال من الأحوال المساس بحقوقنا المشروعة والعدالة.

ابغيت فقط باش نختم، السيد الرئيس المحترم، ما كنتش ابغيت يعني نجابو لأن حقيقة مثل هذا الكلام لا يصح أن يقال باش يعني يتهم وزير اللي فقط قام بكل صدق ما تكلمت بالرفيعة أنا ما عنديش أصوات اللي غادي نرجح لأن حقيقة عار أن الإنسان يستغل هاذ القضية هذي بواحد الصفة سياسوية، وبالتالي أنا كناشد السيد المستشار المحترم يسحب هاذ الكلام هذا لأنه حقا يسيء ويضر ما تقوم به جميعا، ما غاديش نرجح الأصوات، السيد المستشار المحترم، وحتى إلى ابغيت نرجحها أمر مشروع، ارجحها حتى انت.

أحنا في صراع، أحنا هذا قلت موقفي ما فيش المزايدة، ما فيش أغلبية ومعارضة، فيه شعب مغربي، أمة مغربية، مشكل الهوية ديالنا، مشكل المصير ديالنا، مشكل السيادة الوطنية ديالنا، وما يمكنش نسمح لشي مستشار ولا شي واحد ولا نتم مستشار أنه ابغي يريخ الأصوات. إذن، حتى السيد الوزير ولا شي برلماني إلى تحرك وأخذ مبادرة شجاعة وامشى اتصل بالإخوان ديالنا في حاجة إلى اتصال، باش نمشيو عندهم ونأزروهم ونعضدوهم، نقولو امشى يريخ الأصوات، هاذ الكلام هذا غير معقول، وأعتذر على هاذ الانزعاج اللي حقيقة فيه مساس بالعمل السياسي النبيل. وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ولنا عودة للموضوع إن شاء الله في مناسبة أخرى قادمة بحول الله. أشكركم على مساهمتكم في هذا الموضوع. وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الأزمة الاجتماعية التي تطرحها أراضي الأحياء السكنية بالسكان.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد علال عزويوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أختي المستشارة،

تعاني شريحة واسعة من المواطنين القاطنين بأراضي الأحياء في مختلف جهات المملكة من عدة مشاكل مع إدارة الأوقاف فيما يخص أراضي الحبوب التي تحولت إلى أحياء ومدن جاهزة ومأهولة بمئات الآلاف من السكان على امتداد عقود من الزمن، والتي صارت اليوم مطالبة بالإخلاء ومغادرة هذه

المعنية، غادي يكون عندنا الوقت على مستوى اللجان وعلى مستوى الجلسات العامة أيضا، غادي نعطيو للموضوع كل ما يستحقه، أحنا عندنا إكراه الزمن، إكراه الوقت.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد أو للإجابة على تعقيبات السادة المستشارين المحترمين.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ابغيت في البداية ومن جديد أن أعبر عن شكر الحكومة وشكرنا الخالص أولا على وحدة الرؤية بيننا، كل الاقتراحات التي وردت على لسان السادة المستشارين المحترمين هي اقتراحات ضرورية يعني أخذها بعين الاعتبار مادام كلها تصب في هدف واحد لا يختلف حوله اثنان هو كما قلنا التمسك بقضايانا وبال دفاع على مصالحنا الوطنية العادلة.

هذا بالطبع الحكومة هاذ الموقف هذا وهاذ الملف بذاته لا يعني وزير أو وزارة دون أخرى، هو يعني الحكومة كلها، وأحسن دليل على ذلك أن الحكومة تداولت في الموضوع في مجلس حكومي هذي 15 يوم، ونحن هاذ اللجنة الوزارية المهتمة بصفة مباشرة مستمرة في الاجتماعات وفي التنسيق، وغادي تقدمو على اتخاذ خطوات جريئة أخرى، وما يمكنش نقولو بأن ما درنا والو، راه المسطرة القضائية تطلبت الوقت، رجحنا القضية في المحكمة الابتدائية وفي محكمة الإستئنافية، هذاك عزز الموقف ديال المغرب وعزز الموقف والصمود ديال الإخوان ديالنا في هولندا، الشي اللي جعل أن الحكومة الهولندية لم تجد مخرجا آخر إلا الإعلان عن (la résiliation) يعني التخلي عن الاتفاقية الثنائية ديال الضمان الاجتماعي.

فموقفنا بالطبع واضح، سنستمر في الصرامة، وأقول لكم ويكل صدق أن الموقف ديال الحكومة مؤخرا لقد أربك السلطات الهولندية، كان عندهم خلافات داخل الحكومة، ما عرفوش كيفاش يدبروا الملف لأن عارفين التدايمات ديالو غادي تكون خطيرة على أمن وعلى استقرار هولندا، راه 400 ألف ديال المغاربة كيعيشوا في هولندا، وماشي ساهل باش تمس لهم في الحقوق ديالهم وفي القوت ديالهم كما قال السيد المستشار المحترم.

لذلك، وحتى البرلمان، نحن ناشد السادة المستشارين اتخاذ كذلك مبادرات تجاه البرلمان الهولندي، وكين ما يتدار باش يشتغلوا جميع، كل واحد على الواجبة ديالو، الحكومة تشتغل واحد الواجبة، البرلمان يشتغل على الواجبة ديالو، المجتمع المدني غادي يشتغل، والجمعيات الحمد لله عندنا جمعيات كثيرة ومتعددة.

أما بخصوص زميلي ها هو اللي حاضر قام كذلك باتصالات ويجري اتصالات، يزور هولندا، آخر لقاء كان مع وزير العدل ونائب الوزير الأول في ماي 2014، بالآه مرت هذي ما كاملاش حتى شي 6 شهر. إذن،

أتم تعلمون أننا نتكلم على سيدي بوزكري بمدينة مكناس، والمشكل مدينة مكناس حي سيدي بوزكري، والمعضلة التي يعرفها هذا الحي، تعرفون أن عدد السكان 100 ألف نسمة على مساحة 485 هكتار، تتعرف هاذ المنطقة واحد الحالة من التهميش، تعلمون أنه منذ تولي صاحب الجلالة على العرش وهو ينادي ويقوم بزيارات ويدافع على هذه المناطق، وأعطى التعليمات ديالو لمحاربة الهشاشة والتهميش في هاذ المناطق بالخصوص.

الحكومات المتوالية لم تراعي ولم تبدي رأيا بعدما كان هذا المكان لصالح ورثة سيدي بوزكري، بعدما المحكمة أعطت الحق لوزارة الأحباس.

اليوم، في الأخير تشوفو بأنه واحد المجموعة ديال دعاوي تتقول لهاذ الناس باش يخيو، احنا نتعرفو بأن هاذ الناس جا صاحب الجلالة وودشن، دشن وعرف الهشاشة اللي تيعيشوا فيها، وودشن واحد المجموعة ديال المرافق، نتعرفو على هاذ الناس تيأديو الضرائب ديالهم.

احنا نتطالبوكم، كما اعطيتو الترخيص للعمران، تصوروا قدامكم هاذ الشئ، السيد الوزير، على أنه كانت هاذ المكان ديال الأحباس، كان عبارة على حي فيه البرارك، واش غادي تخليه، ولا غادي تنوضو تصلحوه؟

احنا هاذ الناس ناضوا ابناو راسهم، وقاموا بالواجب ديالهم، احنا ما ابغيناش هاذ الملف يتسيس، احنا نتطلبو الحكامة ديال سيدنا، اللي هو اللي تيراعي لهاذ الناس وتيحس بهم ميزان، لأن الحكومات اللي جاو كلهم ما قدروش يحلوا .

حاليا، كين واحد المجموعة ديال الوقفات احتجاجية، الناس عيات، ما صلحت لها لا تخدم، جاوهم دعوات تيقولوا لهم باش تفرغوا، كين اللي هو خلق تما وكبر، ماتوا والديه ولقى راسوا تما، واليوم تيقولوا لو اخوي.

نتعرفو بأنهم تيؤديو ضرائب، وانما اعجزتو ولا ما عندكمش الاستطاعة، احنا نتطلبو تحكيم ملكي اللي يمكن لو هو اللي يراعي لهاذ الشريحة اللي هي تعاني وتعاني، ما ابغيناش يتسيس هاذ الملف.

المعامل ولا الأراضي الفارغة، هذاك شئ آخر، ما دمتو اعطيتو للعمران، كين الحلول، العمران تاخذ بهاذ الناس هاذو، وياخذوا بواحد الثمن رمزي اللي يليق لهم، وتحلوا هاذ المشكل، لأنه معضلة كبيرة وفيها واحد الآلاف ديال الساكنة، لأنه ما ابقاش مسموح لنا أننا نخليوهم بذاك المشكل، تيقفوا يوميا احتجاج.

السلطات المحلية بقت في حيرة، تتشوف هاذ الناس ساكنين، ما اصلاح لها توقف معهم، ما اصلاح لها تقبطنهم، يوميا احتجاجات، واحنا هاذ الشئ ما ابغيناهش يكون في مدينة مكناس...
ولكم الشكر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الأراضي، إلا أن تعاطي إدارة الأحباس مع هذا الملف الحساس بمقاربة قانونية وإدارية صرفة بعيدة كل البعد عن استحضار الجانب الاجتماعي، يطرح إشكالية جد معقدة وذات انعكاسات سلبية في حقوق هؤلاء المواطنين الأساسية والمتمثلة في الحق في السكن والعيش الكريم كما ينص عليه الدستور.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لكم الكلمة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشرون المحترمون،

طبعاً نشكر السيد المستشار وفريقه على عنايتهم بهذا الموضوع، وأتم تعرفون وسؤالكم سؤال عام، فإذ لا أحدث عن حالة لأنكم لم تتحدثوا عن حالة بعينها، إذا كان الأمر يتعلق بقضية الأوقاف ليس هنالك لا يتعلق الأمر بجانين، بطرفين، طرف خصوصي وطرف عمومي، أو شركة وأطراف أخرى أو بسكان وحتى الدولة، الأوقاف هي الأمة، المجتمع هذا الذي منه هؤلاء الناس الذي يتحدث منهم، الأوقاف كذلك هي نفس الشئ، نحن لا نتحدث عن طرفين، نتحدث عن طرف واحد.

قضية اللجوء إلى القانون ليس لنا لا أتم ولا أنا ولا غيرنا ولا أي جهة خيار إلا الخيار القانوني، وبعد الخيار القانوني فيه الاجتهادات القانونية والاجتهادات التي لها أبعاد اجتماعية والمفاوضات وغير ذلك لمراعاة الأحوال، لمراعاة المقامات، هذا شئ متفق عليه.

فإذ ذلك، فليس هنالك أي أزمة من جانب الأوقاف، وإنما هنالك تعرض واعتداء على أملاك الأوقاف في جهات متعددة، تشهد بذلك عدد الحالات المسجلة في المحاكم، والتي ترد في كثير من الأحيان الأمور إلى نصابها في الأوقاف، ومع ذلك فالأوقاف عندما يتعلق الأمر بالاجتهاد حتى داخل القانون فإنها لا تتردد في هذا الاجتهاد، هذا بالنسبة للجواب العام على سؤالكم العام.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لفرق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد علال عزوي:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
السادة الوزراء،
أختي، إخواني المستشارين،
من المعلوم أن طبيعة العالم القروي تختلف كلياً عن المجال الحضري، الشيء الذي يجب مراعاته على مستوى وثائق التعمير والسكنى، فأغلب سكان القرى لا يتوفرون على الأمتار المحددة في القانون من أجل البناء. كما تعلمون، السيد الوزير، أن القصور اكتظت، والناس ابغاو يداو بينو خارج القصور وذاك المسائل اللي كيطلبوا لهم هي مسائل تعجيزية، واللي هناك الشي كيمثر البرنامج ديال البناء بشكل خاص والتنمية بشكل عام.
لذلك، نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي ستتخذونها لحل مشكل السكن بالعالم القروي وبالخصوص في الواحات؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد المستشار.
الكلمة للفريق الحركي، تفضل الأستاذ التدلاوي، تفضل.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،
يعتبر السكن من بين أهداف التنمية البشرية إلا أن طبيعة العالم القروي تختلف كلياً عن المجال الحضري، وهو الأمر الذي يجب على الحكومة مراعاته وعدم إخضاعه بشكل متوازي مع المدن والحوضر، بحيث أن أغلبية سكان البوادي لا يتوفرون على الأمتار المطلوبة من أجل البناء. وعليه، نسألكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة في هذا الإطار؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم.
السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤالين معاً، تفضلوا.

السيد محمد العنصر، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكراً السيد الرئيس.
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكراً.

تشرفتم، وتشرفنا، ذكرتو صاحب الجلالة مرتين، وتشرفنا بالاستماع للكلام ديالكم على صاحب الجلالة. صاحب الجلالة هو الناظر الأعلى للأوقاف، وصاحب الجلالة هو الساهر على تطبيق القانون في هذا البلد، هو الساهر على الأحوال الاجتماعية للمواطنين. فلذلك، فنحن يعني في روح أوامره وتوجيهاته نعمل كل ما بإمكاننا لإيجاد مخرج لا يضيع حقوق الأوقاف ويراعي ما أمكن هذه الوضعية، ولا أقول هذه الحقوق.
فأتم، السيد المستشار المحترم، إن كنتم من هذه المدينة، تعلمون حق العلم تاريخ هذه المسألة، وأنها لا تتعلق يعني بافتيات الأوقاف على غيرها، إنما تتعلق بصيرورة تراكت فيها الأخطاء، والتزاميات والاعتداءات والحجأة، فأفرزت لنا هذه الوضعية التي على الأوقاف اليوم أن تحاول مراعاة الظروف الاجتماعية لحلها. ستحاول بما لا يخل لا بجرمة الأوقاف وبالاستجابة ما أمكن للحلول، ما اعطينا لا للعمران ولا لغيرو.
نعمل مع الأطراف الممكنة الضرورية لإيجاد حلول لهذه المسألة، لأننا لا نريد أن يقال كيفما كان الحال بأن الأوقاف تديم أزمة كيفما كان نوعها.
والمسألة لا تتعلق بسياسة حكومية، ولا بتصرفات وزير له الحق أن يفعل في الأوقاف ما يشاء، إنما تتعلق بضوابط، تتعلق بالقانون وتتعلق بما فوق القانون وما أشرتم إليه. إذا يعني عرضت الحلول التي سيتوصل إليها وكانت الموافقة عليها، فإننا سنطبقتها.
وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير، وشكراً على مساهمتكم.
ننتقل إلى السؤالين المواليين الموجهين إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني واللذين تجمعهما أيضاً وحدة الموضوع، الأول موضوعه السكن بالعالم القروي.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، فليفضل السيد رئيس الفريق مشكوراً.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس،
من فضلك يمكن تعطيو الكلمة للفريق الموالي المحترم في انتظار مجيء واضع السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الموالي، السؤال الثاني موضوعه مراعاة خصوصية العالم القروي في مجال البناء والتعمير.

المشروع للبرلمان إن شاء الله.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص هذا الموضوع حقيقة أنه السيد الوزير لأمس العمق ديال الجوهري ديال السؤال ديالنا، لأنه فعلا لا نتحدث إطلاقا على ما هو مغطى بوثائق التعمير أو ما هو قيد الدراسة، ولكن نتحدث على المجال الآخر غير المهيأ والذي لا يخضع إلى وثائق التعمير في العالم القروي، والمقصود حقيقة وهو هناك الموضوع ديال هكتار، الإيجابية إلى ما كانش عندك هكتار ما يمكنش لك تبني، والقضية بخصوص ذلك الهكتار اشغال مسموح فيه يبني، اللي هو 1/5.

الأساس في هاذ الموضوع هذا وهو الآن كتعرفو، السيد الوزير، وأتم راه أشرتم له، على أنه السكن قضية اجتماعية عميقة جدا، وحصر السكن من ضمن الأساسيات بالنسبة للمواطن المغربي، وخصوصا أنه مثلا كتعرفوا الأزمة الاقتصادية والأثر ديالها على الجالية المغربية، واحد المجموعة ديال ناس الجالية اللي رجعوا للأوطان ديالهم، وهما عندهم جذور كينتميو للعالم القروي، وحيث كينغيو بينيو ذاك المحل ديالهم، ذيك السفينة ديالهم كيلقاو قدامهم هاذ القرار، هاذ الواقع، الشيء اللي كيلقاو راسهم في واحد الخيار صعب، وتيبقى إحراج حتى لدى السلطات اللي هي عندها علاقة بالتعمير. فلذلك، السيد الوزير، الطلب ديالنا هو حل الانتظار للدراسة وتعميق المناقشة والإيصال إلى ثوابت في مجال التعمير في العالم القروي هذا مطلوب واحنا متفقين معك فيه، لكن كايبة استعجالية، هذا مرسوم اللي الآن يعتبر سيف موضوع على هاذ الناس هاذو، احنا كتعتبرو أن هاذ الموضوع لابد أنه يتخذ فيه شيء إجراء يعني قبلي باش يتحل هاذ المشكل باش يمكن نستجيو للطموحات ديال الساكنة ديال هاذ الوطن اللي كينغيو تملكوا ويصايوبوا واحد السكن ديالهم في العام القروي.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.
الفريق الحركي.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،

فعلا شكرا على طرح هذا السؤال لأن هناك إجماع لابد أن نقر بهذا، وكان يوم دراسي في 10 ماي الأخير كنا نظمناه مع عدد من المنتخبين والخبراء، والكل فعلا متفق أن الوضعية لرخص البناء في العالم القروي فيها إشكال، وهذا الإشكال واضح لأن العالم القروي يخضع إلى قانونين، وهناك تناقض، القانون ديال الظهير ديال 1960 كان مبسطا، لأن كان يتحدث إلا على المراكز المحددة التي لها تصميم تنمية، هما اللي فيهم الرخصة. لكن، في القانون ديال التعمير ديال 12.90 جاء وحدد مناطق أخرى، وقال أن فعلا الرخصة يجب أن تكون في واحد المدار ديال المدن ديال 15 كلم على (le périmètre urbain)، وقال بأن لما يكونوا الطرق على واحد كلم، لابد من الرخصة، لما نكونو على الشاطئ على 5 كلم، وهذا طبيعي حماية لهذه المجالات.

ولكن اللي واقع وهو أن فعلا أولا الخصوصيات ديال العالم القروي لم تراعى بصفة كاملة، وكان واحد النوع ديال التوازن مع العالم الحضري، نفس الوثائق، نفس الإجراءات، وثانيا العالم القروي ماشي واحد، إذا كان فعلا النية وهي حماية المدن من البناء العشوائي لأن الناس اللي كيجيو كيديروا التجزئات السرية على مشارف المدن ومداخل المدن، ففي الدواوير وفي القرى هذا ليس مطروح. إلى كان كذلك الحماية ديال الأراضي الفلاحية اللي تبيخضت فيها واحد المساحة معينة، هذا لا يتعلق كذلك ببعض المناطق الأخرى.

ولهذا، ارتأت الوزارة أن هناك إجراءين خصنا ناخذوهم، الإجراءات الأولى بصفة مستعجلة وهي ما يمكن أن يطبق حالا، ولأن غادي تقدمو مرسوم للحكومة أولا للتقليص من ذك المساحة ديال 10 آلاف متر مربع بالزيادة في المساحة التي يمكن أن تبني، عوض ذيك 200 متر واللي هي 2% يمكن لها تطلع حتى 500 متر، وكذلك العلو اللي في بعض المناطق ما تيلصحشاي 8 مترو، راه الإنسان في البادية ملي كيني راه كيني الحوش، كيني للبهائم، وكيني كذلك الأمور لـ (le matériel) ديالو.

وغادي نرجعو لديك المساعدة ديال المهندس المعماري، هاذو إجراءات ممكن من بداية السنة المقبلة أو قبل يعني ريثما يدوز المرسوم، ولكن كاي إجراءات أخرى اللي كتطلب ربما إعادة النظر في القانون واللي تبيخض كذلك أننا غادي نجيبوها لكم وهي التسهيل أولا ديال تبسيط الإجراءات، نتعرفو في العالم القروي كايين مشكل ديال الأراضي، ديال تمليك الأراضي، كايين أراضي ديال المجموع، كايين أراضي.. ما يمكنشاي نطلبو الملكية لواحد العدد ديال الناس، ما يمكنش لهم يعطيو الملكية، كايين بعض الإجراءات اللي خصها تكون مبسطة.

والمسألة الثانية اللي كذلك قانونيا خصنا نراعيوها، وهو نراعيو الخصوصيات ديال المناطق، غنخليو المجال شي اشوية للجهات دابا المتقدمة، لأن اللي كيصلح في طنجة راه مستحيل أنه يصلح في أكادير، مستحيل أنه يصلح في وجدة، هذا كلو راه احنا تنشتغلو فيه، وغادي يجي

كثقول لو أودي ما تقطعهاشاي خلي الفلاحة، أما اللي تبيني في الدوار أو حتى في جنب المدينة، راه يعني ما كيجيبهاشاي يعني العقل أنه غيدر أكثر باش يدير فيه 200 مترو ويقتي كيتفرج في هاذ الشئ هذا.

فإذن، هذا باستعمال يعني غنضيو منو، وغادي نسهلو هاذ المأمورية، لكن كاين أمور أخرى اللي في القانون فعلا ما واضحا اليوم، اعلاش؟ راه مرن ولكن كتنقولو نخليو اللجنة يمكن لها تعطي الاستثناءات، نخليو رئيس الجماعة يمكن لو يتصرف، السلطة يمكن لها تصرف، ملي كتنخلي هاذ البيان مفتوحة، فبطبيعة الحال كاين اللي كاع خايف ما كيبيغي يتصرف في والو، كيقول لك أنا آش داني لهاذ الشئ، هذا اللي جعل أن الآن راه الرخص ديال البناء تفرض في أماكن القانون ما تيهضرش عليها نهائيا، لأن الناس تيقول لك باش أنا هذا عالم قروي، لا هذا ما كاينشاي 15 كيلومتر، هذا ما كاينشاي تيعمم، ابغينا نخيدو هاذ التعميم باش يكون واحد النوع ديال الضبط، ولكن في نفس الوقت، راه عاود قلتها، نخليو الخصوصيات المحلية أنها تؤخذ بعين الاعتبار باش يمكن يعني حتى يعني المنتخبيين المحليين، رؤساء ديال الجماعات، راه اللي صالح في الدوار، راني يمكن لي نقول لكم بسرعة أنني هاذ الأسبوع جيت من واحد المكان اللي الناس تبينوا في 40 مترو، في كذا، الدوار تيحفر هذا وبينني، فطلبت منو الرخصة، آش من رخصة غادي يعطياها هاذ السيد؟ راه ما عندو ما يعطي. ولهذا، غادي إن شاء الله نسهلو ونسطو هاذ الأمور هاذي كلها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم الفعالة. وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول استعدادات المغرب لتنظيم كأس العالم للأندية وكأس إفريقيا للأمم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، السي عبد القادر أقوضاض تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

كما هو معلوم، التزمت بلادنا باحتضان كأس إفريقيا للأمم بداية السنة المقبلة، إلا أن الرأي العام فوجئ بتصريحاتكم المعلنة عن تأجيل هذه التظاهرة القارية الهامة لاعتبارات صحية مرتبطة بتهدد فيروس إيبولا، هاذ الفيروس الخطير الذي لا يمكن على كل حال الاستهانة بصحة المواطنين أمام تظاهرة رياضية مهما كان حجمها وأهميتها.

وفي هذا الإطار، نود منكم، السيد الوزير، تقديم توضيحات لمجلسنا

بدوري أنا كنشكر الحكومة وكنشكركم أتم بصفة خاصة كوزير في التعمير على هاذ الإجراءات المستقبلية، اللي حقيقة هو الشغل الشاغل ديال العلم القروي وديال الناس اللي كيسكنوا في العالم القروي، واللي حقيقة أصبحت واحد الأزمة وخصوصا في ضواحي المدن اللي العالم القروي قريب من المدن، وعندنا هاذ السيف، كما قال زميلي، اللي كيمع الناس باش يبنوا، واحنا كنشكروكم وكنتماو أن هاذ الإجراءات تخرج إلى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن، ولو حبذا كاع أنه يكون واحد التصميم نموذجي مع واحد التصميم ديال الخرسانة (plan béton armé) ويكون الإنسان يسحبهم من الجماعة مصادق عليهم ويحترهم ويمشي فيهم، الناس مستعدين لأن وليداتهم كبروا وتزوجوا وكيبغوا يتوسعوا ولكن كتنوقع مشاكل، وهاذ المشاكل هاذ الشئ اللي جبتو، السيد الوزير، كنشكروكم عليه غادي تحلوا لنا واحد المعضلة خطيرة وخطيرة جدا، أنه اليوم رجال السلطة انساو حتى التكوين ديالهم اللي اخذوا في المدارس ديال تكوين الأطر، ولاو (des agents démolisseurs).

احنا هاذ الخميس داز عندنا خميس في الشلالات خميس سواد، وقعت واحد الحادثة خطيرة، واحد القايد تكسر لو النيف ديالو، وقعت مشاكل كبيرة، لو كان عندنا هاذ المسائل اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير، وكانت هاذ التصاميم ما غاديش نصلو لهاذ الشئ وغادي نخليو الإدارة والسلطات الترابية، وبالمناسبة كنشكروهم على النضح ديالهم والتعقل كيفاش تعاملوا مع القضية سواء السلطة المحلية ولا الإقليمية وعلى رأسهم السيد العامل، تعاملوا معها بواحد العقلنة حتى فكينا المشكل، ولكن هاذ الإجراءات كنتماو تجي في أسرع وقت لأنه راه غادي حتى هاذ الناس ديال الإدارة غادين نرتخوهم اشوية ملي غادي تولى المسائل مضبوطة بطريقة قانونية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التعمير واعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشارين.

بالفعل قسمت هاذ الشئ اعلاش اهضرت على الإجراءات المستعجلة لأن اللي يمكن يعني تصرفو فيها بسرعة، أما كان يمكن نجيبو كلشي في إطار القانون، ولكن هاذو إجراءات مرسوم ممكن أنها تخرج، وهاذو اللي كتعيق في الحقيقة البناء في العالم القروي.

نكونو صرحاء، لما تهضرو على 10.000 مترو مربع، راه احنا كلنا اولاد.. راه ما كتهم إلا هاذك اللي كيدير الفلاحة، اللي عندو فيرمة، يعني

التأجيل ماشي هو التخلي، التأجيل جا في واحد الظرف كنعيشوه، واعطينا الدفوعات ديالنا اعلاش ابغينا نديرو التأجيل، ولكن إلى رديتو البال كاين فرق ما بين تأجيل وانسحاب، احنا ما كنسحبوش، وما يمكنش نطلبو ولنترمو أمام العالم، وفي الأخير كنجيو وكنقولو لا ما لعابنشن احنا كنسحبو، ماشي شيم المغاربة، ما كانتش وما عمرها غادي تكون.

لذلك، كتركزو على التأجيل. القراءات تدارت في هاذ الشكل كيفاش كيقولوا لنا التأجيل، عاود ثاني كيقولوا لا راه الانسحاب، خويا شغلهم هذاك، إلى ما كيقروش ما بين التأجيل والانسحاب أنا ما غاديش نرد عليهم، وبالتالي فالمسؤولية أيضا حتى هي في هاذ الظرف هذا كنبقى في هاذ الجانب.

طبعا الغريب في الأمر كنعشوفوا أعباد الله منظمات دولية ومسؤولين دوليين ربما على الأقل كيحترموا القرار ديال المغرب، واحنا كنعشوفو يعني كتابات في هاذ الاتجاه كنساءل القدرات التنظيمية، القدرات اللوجيستكية، الفريق الوطني واش جاهز واش ما جاهزش؟ ودخلنا في واحد واحد القراءات اللي أنا ما غاديش نعلق عليها.

طبعا اللقاء اللي قلت بأن غادي يكون، أنا لم أستبق، أنا تطرح علي سؤال كيقولوا الإخوان واش في حالة إلى تشبثت الكونفدرالية الإفريقية بالتنظيم في المغرب، قلت بأن هاذ القرار ديالنا هو قرار سيادي، كما غادي يكون الرد ديال الكونفدرالية الإفريقية أيضا هو سيادي ما يمكن لنا إلا نحترمه، احنا احترمنا الإخوان وتفهمنا الإكراهات ديالهم، تفهمنا الالتزامات ديالهم، هاذ الشيء احنا كنعرفوه، ولكن احنا قلنا لهم بالحرف بأن كاين واحد المجموعة ديال الإكراهات اللي كنجعلنا أننا عندنا واحد التخوف، وهما كيشاطرونا أيضا في هاذ التخوف.

لذلك، تم الاتفاق على عقد واحد اللقاء اللي غادي يكون مناسبة باش نبسطو فيه طبعا كاع الحلول، وأكد بأن الحل إن شاء الله غادي يكون في صالح وفي الكفة ديال الصحة الإفريقية، وأيضا حتى السمعة ديال هاذ العرس الإفريقي اللي ابغينا نوفر له شروط النجاح فوق هذا وذاك. وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

هل هناك تعقيب؟ إذن نمر إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير السياحة حول المناظرة الوطنية للسياحة.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد يراه السباعي:

السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

الموقر وعبره الرأي العام الوطني عن مدى خطورة هذا الفيروس، ومدى تأثيره على هذه التظاهرة الرياضية، علما أن تصريحاتكم في هذا الشأن حسب الصحافة الوطنية هي تصريحات متناقضة ومتسرة، حيث لم تنتظر قرار الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم المزمع اتخاذه في بداية الشهر المقبل.

وهنا نود، السيد الوزير، استفساركم عن البدائل المقترحة من طرفكم في حالة تمسك الكونفدرالية الإفريقية بتنظيم هذه التظاهرة الرياضية القارية ببلادنا؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الإجابة على السؤال.

السيد محمد الزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل.

طبعا شكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الحركي على اهتمامهم بما يجول ويقال حول تأجيل العرس الإفريقي ببلادنا.

أنا غير في البداية ابغيت نوضح النقطة الآتية:

أولا، تقنيا، لوجيستيكيا وتنظيما ببلادنا مستعدة تحتضن كأس إفريقيا من غدا إن شاء الله، هذي هي الأولى؛

ثانيا، الفريق الوطني دخل في واحد البرنامج مكثف للاستعداد لخوض غمار المنافسة الإفريقية طبعا باش يمثل بلادنا أحسن تمثيل، باش نسدو هاذ الباب ديال لا خافين وما عندناش، راهما ما واجدينش، كاين واحد المجموعة ديال القراءات عدمية غادي تتركوها جانبا لأن ربما الواقع هو اللي غادي يعطي الإجابة الصحيحة.

طبعا القرار ديال التأجيل الفلسفة ديال الرياضة هي صيانة الصحة، إلى جا واحد الظرف وواحد السياق اللي ولات هاذ الرياضة غيمكن تسبب واحد الضرر للصحة، كنظن الاختيار ماشي صعب، الصحة قلناها، المغاربة راه غالين وصحتهم غالية، وكنظن أكبر أسهل هو الصحة ديال المغاربة، راه ما يمكنش قبلو المجازفة ولو بـ 0,00000000001 باش نلعبو بالصحة ديال الضيوف والصحة ديال الأفرقة والصحة ديال المغاربة. فهذا كان اختيار، اختيار احنا كنعلمو فيه المسؤولية، التاريخ غادي يثبت الصحة ديالو.

طيب، بالنسبة للقضية ديال الصحافة، أنا ككناكد لك بأنه ربما كاينة لا مسؤولية القراءات ديال التصاريح اللي كندار، تصاريح مسؤولة، متأنية، خصهم غير ياخذوا الوقت ويقروا، راني ما كنبلزش، راني كل كلمة كنعقولها كنعبرها، قلنا بالحرف بأن هناك طلب التأجيل، وجات حرب الإعلانات كنعقول المغرب كيتخلى، المغرب ما كيتخلش، والمغرب ما عمرو تخلى على المسؤوليات والالتزامات ديالو، هذا هو الرسالة اللي ابغاو يمرروها علينا بعض الأطراف، كنصح وكنقول لا ما زال ملتزمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد يراغ السباعي:

شكرا السيد الوزير على هذه الإجابة، ولكن أؤكد لك أن ممثلي الأمة ما تمش الاستدعاء دياهم كاملين، ثانيا كان جميع الفاعلين في القطاع السياحي ينتظرون أن يجتمعوا في مناظرة وطنية لتدارس المشاكل التي يعيشها هذا القطاع الحيوي للاقتصاد الوطني، وهو التقليد الذي دأبت الحكومات السابقة على عقدها لأهميتها وأهمية التوصيات التي تصدر عنها، حيث تعتبر وسيلة وأرضية للحوار والنقاش ما بين القطاعين العام والخاص، لتحديد مكامن الضعف ونقط القوة التي تساعد على بلوغ الأهداف المتوخاة، لكنها توقفت مع مجيء هذه الحكومة لأسباب غير مفهومة، مما شكل تراكبا من المشاكل وظهور الحاجة الماسة لانعقادها.

لكن مع كامل الأسف لم يتم التطرق لمناقشة القضايا الجوهرية والمتعلقة بانتظرات الفاعلين لدعم القطاع السياحي ببلادنا. من المحاور التي كان خصنا.. بطبيعة الحال تكلمت على الاستثمار، حتى أنا غنتكم عليه ولكن خلال ثلاث ساعات أنا ما كنتنشن أننا نقدر نتطرق للمواضيع كلها والتي هي مهمة.

محور النقل مثلا الجوي كنا نتطرق له في المناظرة وتداعي مرافقه، كما هو الحال بمطار محمد الخامس الدولي والذي يشكو من ضعف أداء معداته، والتي لم تعد في مستوى طموحات بلادنا لبلوغ 20 مليون سائح.

محور اللاتمرکز حتى هو كان علينا نتذكرو عليه في المناظرة، نسجل بكل استغراب محاولة الحكومة العودة بنا إلى زمن مضى عبر محاولتها ترسيخ تمرکز القرارات بالرباط بدل مواكبها للتطور الذي يعرفه المغرب في موضوع اللاتمرکز واللامركزية، وعدم تقديمها للدعم اللازم للمجالس الجهوية للسياحة وجعلها في مستوى تطلعات المهنيين.

وضعية المكتب المغربي للسياحة، السيد الوزير المحترم، يحتاج لإعادة الهيكلة وتمكينه من ميزانية تساهم في الترويج للمنتوج المغربي.

كذلك وضعية الاستثمار في القطاع السياحي، نسجل في هذا الجانب أن القطاع البنكي لا يتجاوب مع ملفات المستثمرين في القطاع.

كذلك الملف القديم، السيد الوزير، نتناع الفنادق التي هي موجودة في الصف الثاني والثالث، والتي مازال لحد الآن مازال ما لقينا لها الحل دياها.

كذلك مخطط المغرب الأزرق، بطبيعة الحال قد عرف عدة عراقيل وإكراهات باعترافكم، السيد الوزير.

لابد أن تسفر المناظرة عن اقتراح حلول لمشاريع السعيدية، و(Mazagan)، و(Lexus)، و(Taghazout).

شكرا السيد الرئيس.

الزميلات والزملاء المحترمون،

انعقدت مؤخرا بالرباط الدورة الحادية عشر للمناظرة الوطنية للسياحة. نسائلكم السيد الوزير: ما هو تقييمكم لنتائج المناظرة الوطنية الأخيرة للسياحة؟ كما نسائلكم عن تقليص المدة الزمنية للمناظرة لثلاثة ساعات عوض ثلاث أيام، وثلاثي هذه المدة كانت عبارة عن خطب رسمية. ونسائلكم أيضا: لماذا تم تغيير بعض المهنيين وممثلي الأمة بمجلسي البرلمان أعضاء اللجنتين المعنيين بالموضوع على الأقل؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للمستشار المحترم على طرحه هذا السؤال. بالفعل تم انعقاد المناظرة الوطنية للسياحة، وكان حضور ديال تقريبا ديال 1000 شخص، وتم الاستدعاء ديال أعضاء اللجنتين ديال البرلمان بكاملها، والأعضاء ديال لجنة القطاعات ولجنة الفلاحة تم استدعاؤهما لأنه هناك اهتمام كبير جدا برأيها وكذلك أنهم يشاركوا.

لماذا تم الاختيار أنه يكون فقط يوم من التاسعة صباحا إلى الخامسة ديال العشية، وما درناش يومين؟

أولا، لتقليل النفقات، وثانيا لأنه اختارنا جوج ديال المواضيع أساسية التي هي الاستثمار وهي كذلك الإشكالية ديال المجالات السياحية، وقلنا بأنه في السنة المقبلة غادي يكون التقييم ديال الرؤية ديال 2020، وهذا الوقت غادي يمكن لنا أننا نعملو تقييم ونعملو أكثر من يومين، إذن راه فيها واحد النوع من ترشيد النفقات، وفيها كذلك التركيز على آليات أساسية جدا، وبالنسبة لنا هذه المناظرة الوطنية للسياحة أعطت نتائج كبيرة ومهمة جدا، لأن هذا هو اللي أساسي، ماشي الوقت اللي اخذتي ولكن أشنو هي النتائج التي خرجت بها:

النتيجة الأولى التي خرجنا بها هو أنه وضع لجنة للتسريع بالمخطط الأزرق.

المسألة الثانية وهي وضع صندوق لضمان التمويل البنكي.

المسألة الثالثة وهي تفعيل مسألة ديال منح الاستثمار.

المسألة الرابعة وهي وضع شركات للتمويل عبر البورصة.

إلى غير ذلك من الإجراءات الأساسية التي خرجت بها، وهذا تقريبا واحد 15 إجراء، نحن في إطار التفعيل دياها. بالنسبة لنا المناظرة الوطنية كانت ناجحة بجمع المقاييس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، شكرا السيد المستشار، لنا عودة إلى الموضوع إن شاء الله في القريب العاجل عند دراستنا للميزانيات الفرعية. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير السياحة:

أنا ما نعرفش واش السيد المستشار المحترم تبع المناظرة ولا شي مناظرة أخرى، إلى كنا نتكلمو على المناظرة ديال السياحة اللي بقات في 29 شتنبر حضرتها 1000 ديال المشاركين، منها 500 ديال القطاع الخاص. هاذ المناظرة ماشي تمت من خارج اسميتو، هذي عملناها مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة، عملناها مع المهنيين، ووصلنا أنه في إطار اللجنة الاستراتيجية اللي ترأسها السيد رئيس الحكومة، اتفقنا على جميع هاذ المحاور اللي تكلمت عليها.

أنا نتقول لي بأنه الطيران، تكلمنا بأنه تفعيل ديال الصناديق الجهوية للطيران كما عملنا في مراكش وعملنا في الدار البيضاء. نتقول على المسألة ديال المكتب الوطني المغربي للسياحة، تكلمنا على تعزيز الميزانية ديالو، ثنا الجهود ديال الحكومة بأنه وضع رسم في هذا الإطار هذا.

تكلمنا كذلك على شيكات العطل، ونحن في إطار العمل عليها، هاذ الشي كلشي عملناه مع الفاعلين ديال السياحة، مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة ومع جميع المكونات ديالها، هناك لجان اللي هي تكلفت.

إذن، المناظرة راه ماشي الحكومة اللي عملتها، هذي في إطار شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتكلمنا عن الإجراءات وجميع الإجراءات التي كان مطالب بها من طرف القطاع الخاص تم تفعيلها، وهذه يمكن لك أنا إلى ابغيتي نتكلم لك عليها: جدولة العطل المدرسية، شيكات العطل، الصناديق الجهوية لتنمية الترويج السياحي، الميزانية ديال المكتب الوطني المغربي للسياحة، تمديد فترة الاستفادة من الإعفاءات على الضريبة على القيمة المضافة من 24 ل 36 والي الآن تم العمل عليها في إطار قانون المالية.

هذي كلها إجراءات عملية والي هي كان فيها العمل ما بين الحكومة وما بين القطاع الخاص وكانت المناظرة بتحصيل الحاصل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم. السؤال الآتي الموالي الموجه إلى السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وموضوعه مآل القانون المتعلق بفرض اللمسة التقليدية على المعار المغربي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

إخواني، أخواتي المستشارين،

لقد سبق أن تقرر سن قانون لفرض اللمسة التقليدية بالمعمار المغربي، لكن للأسف الشديد حتى يومنا هذا نجد عدة مباني لا تتوفر ولو على جزء بسيط من الصناعة التقليدية، الشيء الذي يجعلنا نذكر بمآل هذا الاتفاق الذي سبق أن قاطعته الوزارة في اتفاقها ودفاعها على هذا القطاع الهام مع القطاعات المعنية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

جل المدن المغربية كمدينة فاس، تطوان، مراكش، كل دار دخلنا لها، كل إدارة دخلنا لها تنصيبو فيها لمسة من لمسات الصناعة التقليدية، السقف ديال الخشب بلدي، السقاية ديال الزليج بلدي، دابا تنصيبو غير المباني وتنصيبو غير الحديد، وليداتنا ابادو ينساو هاذ الصناعة ديالنا.

لذا، نسألكم، السيدة الوزيرة، ما هو مآل قرار سن قرار قانون لفرض اللمسة التقليدية في البناء والمعار المغربي؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، لك الكلمة للإجابة عن السؤال، تفضلي.

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال اللي مهم. فعلا المعار المغربي له أهمية حضارية فنية كبيرة، وفي الحقيقة هو جزء من الهوية ديالنا، والتراث ديالنا اللي عندو إشعاع سواء في الداخل أو في الخارج، والوزارة راه عاطية أهمية كبيرة لهاذ الجانب.

كيف ما ذكرت، تمت صياغة مشروع قانون حول إدماج واحد النسبة معينة من المواد والمنتجات ديال الصناعة التقليدية في البنائات والمنشآت العمومية، تعرض هاذ مشروع القانون على مساطر المصادقة، وبعد ما تحال على الوزارات والقطاعات المعنية تبين بأن غادي يكون صعب باش يتطبق لا من الناحية القانونية ولا من الناحية العملية.

لهذا، جاء واحد الحل آخر هو تعوض هاذ مشروع القانون بمنشور لرئيس الحكومة، يحرص على إعطاء أهمية خاصة للمعار التقليدي والتأثير بمنتجات الصناعة التقليدية بمنشآت الإدارات والمؤسسات العمومية. وهاذ المنشور الآن راه في مرحلة الدرس مع مصالح الأمانة العامة للحكومة من

يمكن بطبيعة الحال فقداننا فيها الهوية ديالنا، أنا كنشوفو غير الجبال ديال الأسمت، ما كنشوفوش فيها لمسة وحيدة بالنسبة لهاذ القطاعات هاذو. ها النموذج أمامكم، السيدة الوزيرة، القاعة الحمد لله بالصناعة التقليدية اعطت واحد الجمالية كبرى يعني للمعمار المغربي. وبالتالي، على الحكومة أن تجد حلا يعني استعجاليا لإنقاذ ما يجب إنقاذه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيدة الوزيرة، لك بضع ثوان، إلى عندك شي إضافة في بضع ثوان.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أنا اللي بغيت نقول، أنا متفقة معك على الأهمية ديال الصناعة التقليدية، كيف ما ذكرت بنفسك هذي سنين وهاذ المشروع راه.. لأن التطبيق ديالو عندو انعكاسات، راه صعب باش يتطبق. إذن، هاذ المنشور راه غادي يمكن يكون، يمكن يعطي واحد الوسيلة، راه انت عارف القطاع ديال الصناعة التقليدية، وتتعرف بأن عندنا غيرة على هاذ على هاذ القطاع، وعندنا مديرية اللي تتكلف بالمحافظة على الحرف اللي مهددة بالانقراض.

واللي بغيت نبشرك به هو أنه بالنسبة للصناعة ديالنا، معلوم...

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي، كمي، كمي، السيدة الوزيرة، كمي، ختمي الكلام ديالك.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الي ابغيت نقول لك، حتى في الخارج حاليا، أخيرا كنت في (Tenerife) مثلا، وطلبوا مني بعض (les architectes) باش يمكن لهم هما ابغوا يديروا بعض اللمسات ديال.. ولكن ما يمكن لناش نلزمو مثلا هنا، كيفاش غندير؟

مثلا درنا جميع المؤسسات العمومية، ذاك المدرسة اللي بعيدة، كيف غندير لها، وشحال النسبة، وكيفاش غادي.. اشوية صعب التطبيق، ولكن هاذ المنشور ظنيت غادي يكون حل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة على مساهمتك في هذه الجلسة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت برسالة بطلب من السيد وزير الاقتصاد والمالية يطلب تأخير الأسئلة الموجهة إليه إلى آخر الجلسة نظرا لالتزامه بالتصويت على مشروع قانونين بمجلس النواب. لذا، سنمر مباشرة إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك حول تأهيل الروافد وملتقيات الطرق

أجل وضعه في صيغة ملائمة، واحنا متبعين هاذ الأمر، وغالبا في قريب الآجال غادي إن شاء الله يخرج إلى حيز الوجود.

اهضرت على أهمية الصناعة التقليدية، وأنا متفقة معك، أهمية المعمار المغربي راه هي حضارية وفنية، وهي هاذ المعمار المغربي هو مظهر من مظاهر الحضارة ديالنا المغربية، وهو ميزة من الميزات التي وهبها الله للإنسان المغربي وللمنتوج المغربي، وميزة من الميزات ما يمكن لناش ما تشبثوش بها، وكان المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله كانت له أيادي بيضاء على هاذ المعمار انطلاقا من علامات مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، ومواصلة جلالة الملك محمد السادس نصره الله الحفاظ عليه. والحفاظ على هذا المعمار المغربي وعلى الصناعة التقليدية هو مظهر من مظاهر حب الوطن، وأنا يسعدني أن يكون هاذ المجلس الموقر ديالكم وبهاذ السؤال هو بنفسه وعينه مظهر من مظاهر حب الوطن والافتخار به. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار ما تبقى من الوقت.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

فعلا أحبذ الفكرة اللي جات بها السيدة الوزيرة واللي هو مظهر من مظاهر حب الوطن، وبالتالي لنا غيرة على وطننا العزيز وعلى حب وطننا، لأن هاذ مشروع القانون أكدنا عليه، يعني الحكومات السابقة، يعني هذي ثلاث حكومات، أكدنا عليه أنه يكون.

ونظرا أنها السيدة الوزيرة تتقول دابا الآن بأنه صعب أن يكون، وبالتالي كيف نواجه هذا الأمر مع الصناع ديالنا التقليديين اللي كايين دابا واللي كيغلغوا المحلات ديالهم، واللي دابا الآن هناك العديد من المراكز ديال التكوين اللي كيتكونوا في هاذ المجال هذا اللي هو المعمار التقليدي، كيف سنواجه بطبيعة الحال الأزمة الاقتصادية ككل، لأنه في عهد الحسن الثاني، وذكرنا السيدة الوزيرة أنه في ظل الأزمة أنشأ مسجد، واللي يعني اجتهدت فيه جميع المكونات ديال الصناعة التقليدية باش ينجزوا هاذ المعلمة، واللي دابا الحمد لله معلمة أثرية كبرى ضخمة على الصعيد العالمي.

وبالتالي، أقول للسيدة الوزيرة أنه الحكومة خصها تلعب واحد الدور أساسي ومهم لأنه العديد أو الآلاف ديال الصناع التقليديين اللي كيتكونوا في هاذ المجال، في مجال الفسيفساء الزليج التقليدي، في مجال الحدادة الفنية، في مجال الخشب، في مجال الجبس، في مجال مجموعة ديال القطاعات اللي

مرارا ولكن مازال غادي تجي فرص باش نعطي الحجم ديال الاستثمارات في البنية التحتية في المناطق اللي شرتو لها، يعني أتم تعلمون ربط الحسيمة مع طنجة، تعلمون الآن ربط الحسيمة مع تازة، ثم أيضا واحد العدد ديال الشراكات مع الأقاليم باش يمكن لنا نأهلو جميع البنيات التحتية، بلا ما نتكلم بطبيعة الحال على الميناء وعلى المطار، إلى غير ذلك، وهذا غادي يعطي واحد الدفعة كبيرة جدا.

ما يمكنش هاذ الشئ يتدار وخاصة إلى تكلمنا على الطريق المزدوج اللي غيمشي ما بين تازة والحسيمة بلا ما تستافد منو المناطق المجاورة، تيخصو يكون عامل ديال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كنعطيك فقط أنه هاذ المحور اللي 156 كيلومتر فيه 34 ملتقى طريقي، وفيه 26 منفذ، بمعنى غنحاولو ما أمكن نستجيو لأغلب الجماعات، لكن أنا عندي واحد الاحتياط ناخذوه بعين الاعتبار، لما كتدير واحد الطريق مزدوج باش يكون سريع، فلما كتكثر من المدارات ومن الملتقيات ما كيتقاش يؤدي الدور دبالو ديال السرعة، وعندنا تجارب في واحد العدد ديال (les Voies express).

ولذلك، واحد العدد ديال الدول دارت واحد الاجتهاد أنه أحيانا بدل ما تدير (voie express) ولا طريق مزدوج نفكرو في واحد الطريق سيار يعني المستوى الثاني، فبالتالي يمكن لي نقول لك غادي نستجيو ولكن ما يمكنش جنب كل دوار، ما يمكنش أيضا كل بضعة كيلومترات أنك تدير واحد المدار أو واحد الملتقى وإلا ما غيأديش الدور اللي من أجله خلق هاذ الطريق السريع اللي هو السرعة وسلاسة ديال التنقل، مع ذلك كما قلت لك اعطيت لك الأرقام 34 زائد 26 بملتقى ومنفذ للاستجابة للطلب ديال الجماعات المجاورة والطرق المؤدية لهاذ الطريق المزدوج.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الممس:

السيد الوزير،

في الحقيقة الموضوع ماشي ساهل لأنه كين مجموعة من المحاور الطرقية جهوية وإقليمية، سيدنا الله ينصرو في خطاب الافتتاح ديال البرلمان اهضر على المصادقية والغيرة والوطنية، مصادقية ديالنا وديالكم السيد الوزير كتمثل في الوفاء بالعهد والكلمة.

أولا، إشارة على الطريق السريع أنه خص زرع دينامية جديدة باش يوجد في الأجل اللي كان محددة لو، ولاسيما أنه كين مشاكل بين المندوبية السامية والوزارة دياكم، خص تدخل من أجل حل المشكل.

السيد الوزير،

كان في 2013 المفروض الطريق الجهوية بورد أكنول أجدير حتى لتاونات هاذ الطريق الجهوية 508 أنه تعلن عن الصفقة في شهر 7، دابا

الرابطة بين الطريق المزدوجة الرابطة بين الحسيمة وتازة والجماعات الترابية المجاورة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتقدم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الممس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

شكل مشروع بناء الطريق السريع تازة-الحسيمة عبر أكنول ولادة جديدة لمنطقة الريف التي عاشت عقودا من التهميش والإقصاء، وذلك من خلال الأدوار الكبيرة التي سيلعبها هذا الورش الاستراتيجي في فك العزلة عن منطقة عانت الكثير من النسيان والتهميش، والرفع من انسيابية حركة النقل بالمحور الطريقي الرابط بين المدينتين بشكل لافت، وما سيقترتب عن ذلك من تحقيق للإقلاع الاقتصادي وتحسين شروط السلامة الطرقية والتنقل وتقليص مدة السفر بين فاس والحسيمة.

الملاحظ أن الآثار الاقتصادية والتنموية لهذا المشروع ستظل محدودة إذا لم يتم استحضار واقع العزلة الذي تعيشه الجماعات الترابية المجاورة والتي تتطلب تأهيل الروافد وملتقيات الطرق التي تربطها بالطريق المزدوجة الرابطة بين الحسيمة وتازة.

السيد الوزير،

من بين الطرق: هناك طرق جهوية، كطريق تيسة عبر أوطا بوعبان ابني افراسن، وابني فتح جبارنة أمسون وصاكا، ثم الطريق الإقليمية أكنول صاغور ملال تايناست، ثم الطريق الجهوية أكنول أجدير بورد طهر السوق تاوانات، وهنا، السيد الوزير، ابغينا نساالكم حول التدابير المزمع اتخاذها لتأهيل روافد وملتقيات الطرق التي تربطها بالطريق المزدوجة، وكين مجموعة من المحاور اللي ما يسمحلناش الوقت باش نسردوها لكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيد المستشار المحترم،

كنشكروك على هاذ السؤال، ولكن كنبغي نوضح ربما جات الفرصة

وذكرت بعض الأسباب فيما يتعلق ببعض المشاريع، طبيعي أنا كيسولوني الناس عندكم خلاف مع الوزارة الفلانية، طبيعي، راه كل وزارة كتحاول تدافع على.. هذيك المياه والغابات كندافع على الغابة، وما يمكن لها تسمح لك إلا إلى كان حماية البيئة، وإلى كان هناك بديل، وإلى كان هناك.. وبالتالي هي كندافع على الغابة وعلى المصالح اللي خصها تحميها، احنا كندافع على البنية التحتية، ولكن كن متأكد في نهاية المطاف كنعقلوا الحل، وأنا كنعتمى نعاود نراجع هاذ القضية ديال 508 ونشوفو اعلاش تعطلنا ونجاوبوكم إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على مساهمتكم السيد الوزير. ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي حول حماية التجار الصغار. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السادة المستشارين،

بات الآلاف من التجار عبر التراب المغربي مهددين بسبب المنافسة الكبيرة للأسواق الممتازة، إذ لم يعد الأمر يتعلق بالشركات الكبرى المغربية بل بدأت العديد من الشركات الأجنبية تستثمر بالمغرب وتعتزم الاستثمار بأهم المدن، فضلا عن شركات أخرى من تركيا وألمانيا، الشيء الذي يشكل خطرا على المحلات التجارية الصغيرة بسبب المنافسة الكبيرة وتوفيرها لجميع المواد الغذائية والتجهيزية والخدماتية، وبأسعار أقل على اعتبار أنها لجأت إلى التقليل من عدد الوسطاء وتخفيض الكلفة وبذلك بدأت المحلات التجارية الصغرى تفقد حصتها بالسوق المغربي.

إزاء هذه المتغيرات، خصوصا أمام المنافسة الكبيرة للأسواق الممتازة التي تملك كل الإمكانيات المالية واللوجيستكية، ومن تم فإن هامش المناورة بالنسبة للتجار الصغير قليل أمام هذه الشركات الضخمة، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتها الدولة لحماية التجار الصغار من هيمنة الفضاءات الكبرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشارة.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار

والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

2014 مازال ما تعلناتش الصفقة، إذن هنا لا المصدقية ديالنا ولا ديالكم غتبقى عند المواطنين، لأن المواطنين لا من الجالية ولا من كلشي يكتب رسائل ووجه ملتزمات وأنا بدوري في لقاء اللي كان عندنا على مستوى الإقليم معكم، السيد الوزير، كين اجتمع مع 34 رئيس جماعة من بين المحاور اللي ركزت عليها السلطات هو هاذ المحور.

ثم الطريق الإقليمية ما بين أكنول مارج صاغور ملال، كين واحد المنشأة فنية، الدراسة 6 سنين ملي تسالات، اعلاش ما يخرجش مشروع المنشأة الفنية للوجود؟

هنا، السيد الوزير، خص إعادة الاعتبار للمواطن في العالم القروي، مواطنين كيقاوم معزولين، كيقاوم شهرين، ثلاثة أشهر ما كيخرجوش من المراكز ديالهم والدواوير ديالهم، إذن هنا خاص تمشي تصاوب الحكومة، هنا خصو يمشي لأن هاذ المواطنين كياديو الثمن، وخاصة الساكنة ديال أكنول انتظرت كثير، السيد الوزير، ومثلث الموت، يا حسرة اللي الناس دافعوا وناضلوا من أجل استقلال البلاد، ورغم الإغراءات اللي كان يقوم بها المستعمر كانوا كيطالبوا إلا باستقلال البلاد وعودة المغفور له، فالآن خص رد الاعتبار أكثر.

السيد الوزير،

هاذ المشروع ديال بورد أكنول خصو يخرج لحيز الوجود، كذلك هناك الطريق ديال تايناست عبر اجارنة حتى لواد أمليل محور جهوي مهم خصو يخرج للوجود.. كين برنامج استعجالي إلى اسمحت، السيد الرئيس، كين برنامج استعجالي... السلطات الإقليمية خصو يخرج للوجود السيد الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

السيد الوزير، لكم الكلمة لرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

عندي السؤال في جهة والتعقيب في جهة باش نكونوا واضحين، أنا لو سولتيني على أشنا هي المحاور الطرقية اللي غندير تما نتذاكرو عليها، السؤال واضح سولت واش المنافذ في الطريق.. وأنا حتى استغربت بعدا للسؤال، زعما سؤال حول (les giratoires) والمنافذ في واحد الطريق، ولكن ما كين باس احنا كنستجيبو لو أن السؤال حول أشنو غادي نديرو في المنطقة، أشنو هي البرامج، اعلاش واحد البرنامج تعطل، هذيك الساعة كنت غادي نوجد لك الأجوبة لأن يصعب، راه المئات غير باش يكون الأمر واضح، باش نعرفو باش يكون مصادقية حتى في الحوار عاود ثاني في المجال ديال اعلاش كنتذاكرو، أما المصدقية ديال الحكومة راه موجودة أستاذ، ديال جميع الأطراف راه يشهد لها الناس، وإلى التزمنا بشي حاجة كنديروها، وإلى تعطلنا كين سبب.

نطرح في عدد من المشاكل، وكنطلبو الإنصاف ديال التجار وإعادة النظر والتعاون معهم، وكنطلبو أنكم ترفعوا ذيك الهدية الجديدة اللي اهديتها لهاذ التجار الصغار بدل ما تشجعوهم التمثلة في الفصل 145 مكرر لتفعيل نظام مسك الحسابات، هذاك الصغير أنا ماشي ضد أن يتيكل ويكون هاذ الشئ كامل، ماشي ضدو، ولكن التاجر الصغير كنتضغطوا عليه، في حين التاجر الكبير كنتخليوه يدير ذاك الشئ اللي ابغي.

كنطلبو منكم واحد الإستراتيجية تكون شاملة وتكون متكاملة وتكون فيها حماية ديال هاذ التاجر الصغير والاغادي نطرحو في قطاع غير مهيكل. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

لك الكلمة السيد الوزير للإجابة على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

أنا متفق تماما مع هاذ الاقتراحات ديال إستراتيجية جديدة للقطاع، لكن اللي خصنا نعرفو وهو تجارة القرب عندها واحد الأهمية مهمة جدا لجميع السكان والمستهلكين، فالوزارة قامت بواحد المجموعة من المبادرات، ومنها البرنامج لعصرنة القطاع، فهاذ البرنامج استأفدت منو 22.500 نقطة بيع، ونشأت 9500 منصب شغل في المغرب، وكان الاستثمار وصل لـ 845 مليون ديال الدرهم، وهذا بدعم ديال الوزارة.

المسألة الثانية اللي تطرقت لها الوزارة هو الآن كنتشغل مع وزارة التعمير على إصلاح التعمير التجاري، وكيف قلتو، السيدة المستشارة، وعندكم الحق، خصنا إستراتيجية اللي غادي تعطي الحق ديال هاذ التجار الصغار، لكن ماشي باش نمحيو هاذ التجار الكبار، لأن عندهم حتى هما مزايا مهمة، فاحنا الوزارة كنتشغل الآن على إستراتيجية جديدة لأن وجدنا استراتيجيات في الوزارة، لكن التفعيل ديال هاذ الاستراتيجيات كانوا فيهم صعوبات، درسنا هاذ الشهور الأخيرة أشنو هما هاذ الصعوبات، واحنا الآن باقي كندعمو مع لجنة داخل الوزارة بمستشارين معنا في هاذ الميدان، اللي عندهم خبرة في الميدان، المغرب كيستحق تكون عنده إستراتيجية خاصة لهاذ القطاع، فاحنا كنتشغلو كل يوم، وإن شاء الله في الأشهر المقبلة غادي نجيو بإستراتيجية جديدة، كيف حاولنا نديرو إستراتيجية في ميدان الصناعة، عندنا إستراتيجية لازم منها في هاذ القطاع اللي هو كيف قلت هو المشغل الثاني في المغرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على مساهمتكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤالين الأخيرين، موجهين إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، السؤال الأول حول وضعية بورصة الدار البيضاء.

شكرا السيدة المستشار المحترمة.

إلى اسمحتو بعض الأرقام لهاذ القطاع اللي مهم جدا، وهو في التجارة الآن عندنا مليون و420 ألف منصب شغل، فهو المشغل الثاني في المغرب، و13,4 من الساكنة في المغرب اللي كنتشغل في هاذ القطاع.

اليوم، عندنا 82 مليار درهم من الناتج الداخلي الخام اللي كيحي من هاذ القطاع لأنه مهم جدا، ورغم هاذ التطور السريع اللي شغنا في المساحات التجارية الكبرى لأن سنة 2000 كانوا في 14، وسنة 2013 وصلوا لـ 281، إذن دازوا من 14 لـ 281 في هاذ السنوات الأخيرة.

لكن، رغم ذلك تجارة القرب عندها 99% من نقط البيع، 81% من رقم المعاملات، يعني هاذ التغير اللي عندنا الآن في هاذ القطاع ما عندوش انعكاسات كبيرة جدا على هاذ القطاع ديال تجارة القرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الوزير.

إنتي أود أن أثير انتباهكم إلى ظاهرة المساحات التجارية الكبرى التي أصبحت تستحوذ على 60% من رقم معاملات القطاع التجاري على الصعيد الوطني، كما أن عدد مزاولي هذه المهنة من التجار الصغار أصبح في تناقص باستمرار من جراء المنافسة الشرسة، بحيث لم تعد تشغل إلا 1,2 مليون نسمة بدلا من 2 مليون نسمة، و11% من الناتج الداخلي الخام بدل 15% فيما سبق.

المطلوب، السيد الوزير، حماية التجار أو التاجر الصغير ورد الاعتبار إليه من أجل عيش كريم بطبيعة الحال باش يستأفد من العلاج، من التقاعد، من العطلة السنوية، إلى غير ذلك، والا احنا غنطرحو في القطاع غير المهيكل، غدا هاذ التجار الصغار غادي تلقاهم تيديروا لكم الفراشة، غنتوليو أمام واحد الإشكال اللي هو جد معقد.

التاجر الصغير كيأدي جميع الالتزامات ديالو، السيد الوزير، ولكن مقارنة مع المساحات الكبرى أشنو لي وقع؟ كانت اللي جات كنتبيع بالجملة، من بعد دابا تحولت ولات كنتبيع بالتقسيم، قبل ملي كانت كنتبيع بالجملة كانت كنتطالب الناس اللي كيشيرو بـ (la patente)، يديلو بـ (la patente)، دابا ولوا كيبعوا بالتقسيم وما كيطلبوش (la patente)، في حين أن ذاك التاجر الصغير إلى ابغي يشد غير 20 لترو ديال الحليب كيطالبوه بـ (la patente)، ابغي ياخذ غير صندوق ديال المونادا خصو يدي بهديك (la patente) ديالو.

إذن، هنا ما كاينش واحد العدل ما بين فئة كبرى وفئة صغرى، غادي

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

السادة الوزراء،
أختي، إخواني المستشارين،
السيد الوزير،

تفتقد بورصة الدار البيضاء إلى الدينامية اللازمة لسد الخصاص المسجل على مستوى تمويل الاقتصاد، لاسيما وأن قيمة الأسهم المتداولة بهذه الأخيرة انخفضت بنسبة 38% منذ سنة 2008، نظرا لتراجع حجم التداولات من 692 مليار درهم سنة 2008 إلى 427 مليار درهم سنة 2012، وهذا التراجع في حجم التداولات مرده إلى انخفاض أسعار أهم الأسهم المتداولة.

السيد الوزير،

نسألكم: ما هي التدابير والإجراءات التي تعتمدها الحكومة اتخاذها للنبوض بسوق البورصة في أفق جعل الدار البيضاء قطبا ماليا راضيا تماشيا مع التوجهات الملكية السامية في هذا الباب؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد

والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم على هاذ السؤال على البورصة، نبغي نذكر فقط بأن البورصة ديال الدار البيضاء من حيث الجانب المؤسسي والتكنولوجي تنعم بأحسن الشروط لتكون من بين البورصات على المستوى الإفريقي، وتضاهي البورصات المماثلة على مستوى إفريقيا وعلى مستوى دول الخليج.

تكلمتوب، السيد المستشار المحترم، على أن هناك تراجع، صحيح بين 2007 و2013، ولكن لذلك أسباب، أسباب أن هناك أزمة اقتصادية ومالية، جعلت مجموعة من المساهمين والمستثمرين الأجانب تيعوضوا الخسائر ديالهم خارج السوق ديال الدار البيضاء، وبالتالي تراجعت نسبة المعاملات المنجزة من طرف الأشخاص المعنويين الأجانب بسببة 42% ما بين 2007 و2013.

كذلك عمليات الانسحاب والتشطيب التي تمت من لائحة الشركة المسعرة في البورصة، وهاذ العمليات ديال الانسحاب نظرا لإستراتيجية هذه الشركات، كل شركة لها إستراتيجية، أدت إلى التراجع ديال الحجم

ديال المعاملات.

بطبيعة الحال اللي يمكن نقول وهو أن بين 31 دجنبر 2013 ونهاية شتنبر 2014 ابدات تتحسن السوق ديال الدار البيضاء، بحيث المؤشر ديال (MASI) تزايد ب 11,6%، نتكلم على التسع أشهر الأولى ديال 2014، والمؤشر ديال (Madex) تزايد ب 10,3%.

سألتم على ماذا قامت به الحكومة، للتذكير:

أولا، قمنا بتحديد الحوافز الضريبية اللي كنجعل أنه بإمكان كل شركة أن تخفض من نسبة الضريبة على الشركات ب 50% حين إدراجها وزيادة رأسالتها من خلال البورصة، بالتالي هذا تحفيز، وبطبيعة الحال كذلك التحسين ديال الإطار القانوني، وكانت لنا فرصة داخل مجلسكم الموقر للبت في مجموعة من القوانين، منها:

أولا، القانون المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل اللي صبحت هيئة باستقلالية أكبر؛

القانون المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب لإعطاء الثقة اللازمة للجمهور للاكتتاب في سوق الرساميل؛

القانون المتعلق بعملية إقراض السندات؛

هنا كذلك مراجعة القانون المتعلق بسوق البورصة، وكذلك وضع مجموعة من الأدوات المالية التي تعمل على تنشيط البورصة.

كل هذه الإصلاحات، سواء الجبائية أو القانونية، تتجعل اليوم من البورصة ديال الدار البيضاء ومن السوق المالي المغربي بصفة عامة له حضور على المستوى الجهوي، وأشرتم في السؤال ديالكم للقطب المالي للدار البيضاء، اللي ارتفعت عدد المقاولات اللي هي الآن موطنة داخل هذا السوق، واللي جعلت كذلك من بين المؤشرات الدولية ديال الثقة في هاذ القطب المالي للدار البيضاء أن صندوق إفريقيا 50 الذي أحدثه البنك الإفريقي للتنمية اختار مقر له القطب المالي للدار البيضاء، وهذا دليل على الثقة ديال المستثمرين الدوليين والأجانب في السوق المالي المغربي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

...لابد أن نعترف أننا نفتقد إلى سوق بورصة متطور لسد الخصاص على مستوى تمويل الاقتصاد، لاسيما وأن قيمة الأسهم المتداولة في بورصة الدار البيضاء انخفضت.

السيد الوزير،

أتم تتعرفوا، نعطيك مثال: سعر أسهم اتصالات المغرب هوى من 215 درهم سنة 2008 إلى 105 ديال الدرهم بداية السنة الجارية، وسعر سكن

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المستعجلة التي يمكن تقوموا بها من أجل أداء مستحقات هذه المقاولات.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال المهم.

في البداية لابد أن نقر بأن هاذ الإشكالية ديال المتأخرات ديال الدولة لفائدة المقاولات هي مشكلة حقيقية، الحكومة اعترفت بذلك انطلاقا من 2013 والبتداية ديال 2014، وغادي نكملو في 2015، ابدينا كنعالجو هاذ المشكل حقيقة، غادي نعطيك بالأرقام وبالأمور التي تصرفت.

اليوم في نهاية شتنبر 2014 تم أداء 37 مليار و 47 مليون درهم برسم الاستثار ديال الميزانية العامة مقابل 32 مليار و 826 السنة الماضية أي بزيادة 5 ديال المليار، غير باش نبين لكم الاتجاه فين ماشيين، يعني الاتجاه ديال التسريع.

المسألة الثانية المشكل ديال الأكاديميات ديال التربية والتكوين مشكل حقيقي، ولكن في 2014 حررنا 2 مليار و 100 مليون درهم لفائدة المقاولات، هذي التي كنتلتم عليها تخلصت درهم بدرهم، وزدنا 850 مليون ديال درهم في الشهر الماضي هي برسم سنة 2014 إلى حدود اليوم خلصنا 2 مليار و 950 مليون ديال درهم لفائدة الأكاديميات، ومازال المشكل مطروح، غادي نكملو هاذ المجهود في هاذ السنة والسنة المقبلة حتى نفضيو مع هاذ الشيء الذي هو تراكم ديال سنوات.

نفس الشيء بالنسبة للمكتب الوطني للماء والكهرباء، منذ التوقيع على العقد البرنامج في 26 ماي 2014، إلى اليوم حررنا يعني أدى المكتب درهم بدرهم 2 مليار و 731 مليون ديال درهم، منها 406 مليون ديال درهم لفائدة المقاولات، تنتكلم على أمور التي خرجت من الميزانية ديال الدولة ومشت للجيوب ديال المقاولات باش غير نبين لكم بأنه مشكل حقيقي.

ولذلك، ملي تنتكلمو على هاذ المجهود ديال التوازنات والتحكم في العجز، هاذ الشيء اعلاش تنتكلمو، تنتكلمو باش نوفر المال نلخصو الناس التي خدموا.

الأكاديميات درنا اللازم، في (l'ONE¹) العقد البرنامج ماشي كان، ذيك العقد الذي كلف الدولة وكلف الجميع، اليوم تيبان المنتج ديالو، في

الضحي سقط من 228 سنة 2008 إلى 59 درهم للواحد في فبراير 2013، نفس المنحى اتخذته أسهم الشركة العامة العقارية التي تقلصت قيمتها من 2500 درهم للسهم الواحد إلى 670 درهم فقط ما بين 2008 و 2012. ونلاحظ، السيد الوزير، نفس التدهور بالنسبة للقطاع المصرفي، خاصة التجاري وفا بنك، والبنك المغربي للتجارة والصناعة، والبنك المغربي للتجارة الخارجية الذي تراجع قيمة أسهمه من 330 درهم سنة 2008 إلى 150 درهم، السيد الوزير، حاليا، وهاذ الشيء أقر به السيد والي بنك المغرب في الدورة ديالو التي كان على هامش الحضور ديالو التي كان احتفال ديال البنك التمنية الإفريقي.

نحن نعلم أن بورصة الدار البيضاء تعد من أعلى، السيد الوزير، البورصات مقارنة بدول إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث احتلت بورصة الدار البيضاء الصف ما قبل الأخير...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لنا عودة للموضوع إن شاء الله بمناسبة دراسة القانون المالي، غادي نرجعو للموضوع إن شاء الله، شكرا لكم.

السؤال الثاني موضوعه تأخر أداء المستحقات المالية للمقاولين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

السؤال ديالنا يتعلق بتأخر أداء المستحقات المالية للمقاولين من طرف الدولة، وهاذ السؤال طرح عدة مرات ومن عدة فرق، لكن نؤكد عليه من جديد نظرا أولا لأهمية الموضوع، وثانيا لأننا نلاحظ أن الحكومة مازال ما وصلتش للحل ديال المشكل، ما زال ما عالجتش المشكل الذي كينخبطوا فيه المقاولين.

فيلاحظ أن المقاول الوطنية تعاني الأمرين بفعل تأخر الدولة عن أداء مستحقاتها، وذلك راجع حسب ما يقال عن عدم توفر السيولة لدى الإدارات العمومية، الشيء الذي يؤثر سلبا، بل يؤدي إلى إغلاق وكساد العديد من المقاولات، هذا واقع كنعيشوه، السيد الوزير.

ونشير انتباهكم إلى أن عدد مهم من أرباب المقاولات كين اللي دخل للسجن، هاذ الشيء معروف، وأتم على اطلاع بذلك، كذلك مهددون بالحجز عن أملاكهم من طرف مومنينهم، من طرف الأبنك ديال القروض، وكذلك حتى من المستخدمين والعمال، كين المستخدمين والعمال اللي ادعوا المقاولين لأن ما تخلصوش في اسميتو والآن...

¹ Office National de l'Electricité

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل هناك من تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

نعم، السيد الرئيس المحترم.

أشكركم، السيد الوزير، على موضوعيتكم وعلى إقراركم بأنه هناك مشكل حقيقي.

نشكركم كذلك على الجهود التي بذلتموها والأرقام التي اعطيتموها، كلها كتمشي في الاتجاه ديال حل هاذ المشكل تدريجيا، ولكن لابد نطلبو منكم، لابد نطلبو منكم، لأنه الناس ملي كتمشي للحبس على ود هو كيسال للدولة الفلوس ديالو ويمشي للحبس، ما مقبولاش، ولا داعيه المستخدم، ولا داعيه هذا، راه ما مقبولاش.

لذلك، هاذ المسألة هذي، السيد الوزير المحترم، نطلب منكم، نطلب من الحكومة أنها تحاول تسرع شوية هاذ الوتيرة هذي، وعلى الأقل يكونوا المقاولين عارفين وقتناش غادي يتخلصوا.

اتما عارفين، عارفين بأنه في شهر ديسمبر غتعطيو واحد الطرف، على الأقل يعرفوا باش الالتزامات ديالهم تكون واضحة، واحد كيلترم، كيغطي الشيكات، كيغطي الطريطات، كيغطي كذا، كيغطي الكلمة، كيغطي واحد العدد ديال الأمور، على الأقل يكون عارف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، شكرا للجميع.

السيد الوزير، حج مبرور وسعي مشكور وتجارة لن تبور، الحمد لله على سلامتكم، وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

نهاية شتنبر (l'ONE) خلصت 2 المليار و731 مليون ديال درهم. كاي مشكل آخر ديال المتأخرات لفائدة شركات المحروقات، الشركات ديال المحروقات في إطار الصندوق ديال المقاصة خصكم تعرفوا بأنه في نهاية سنة 2012 هاذ الشركات وصل المتأخرات اللي تتسال للدولة 21 مليار ديال درهم، اليوم الحمد لله بفضل الجهود وبفضل هاذ الإحساس ديالنا بالمشكل ديال المتأخرات غادي نوصولو في النهاية ديال 2014 ل 7,54 مليار ديال درهم، هبطنا من 21 مليار ل 7,54، وهاذ 7,54 هي طبيعية لأنه ديك الملفات تيدوزوا واحد الشهرين.

إذن، كاي مجهود حقيقي في المعالجة ديال المتأخرات، وهذا في 2015 المذكورة ديال السيد رئيس الحكومة واضحة، الاهتمام بخزينة المقاولات، اعطيو للناس فلوسهم، اللي اخدم ياخذ فلوسو، هذي واضحة.

في نفس الاتجاه في خزينة المقاولات، الضريبة على القيمة المضافة سرعنا الإرجاعات ديال الضريبة على القيمة المضافة 5 المليار و200 في 2013، 5 المليار و200 في 2012 مقابل 3 المليار و800 في 2011.

عاجلنا المشكل ديال (le décalage)، حررنا مليار داو المقاولات بالرسم ديال (la règle de décalage) ديال (TVA²) مليار و100، هذي خرجت، نفس الشيء، و5 المليار ديال (TVA) خرجت.

كذلك، تتعالجو المشكل ديال (le butoir)، تنتوقو مليار و500، هذي مازال.

الملفات الأولى يالآه خرجت، عندنا واحد 550 شركة، دابا يالآه نخلصوا واحد 19 ديال الشركات من هنا للنهاية ديال السنة، تنتوقو باش ديك الملفات اللي قدموها كلها الشركات نفضيو معها.

وبالتالي، عندنا وألوية كبرى الاهتمام بالخزينة بالمقاولات، ابغينا المقاولات تفي، ما ابغينا حتى واحد يمشي للحبس، واللي خدم خصو ياخذ الأجر ديالو، وياخذ المقابل ديالو.

ولذلك، عندنا لائحة، وفي 2015 هاذ الجهود إن شاء الله الرحمن الرحيم غادي نكمولو فيه، وهاذ الشيء اللي تكلمت لكم عليه باستثناء (le butoir) اللي مازال ما صفيناهش، كل درهم تكلمت عليه خرج من الميزانية ديال الدولة ومن الخزينة ديال الدولة وامشي للأصحاب ديالو.

² Taxe sur la Valeur Ajoutée